

















وزارة التربية والتعليم العالي

المركز التربوي للبحوث والإنماء

AFDC

الاستراتجية الوطنية للتربية البيئية في لبنان

تموز ٢٠١٢

الإستراتجية الوطنية
للتربية البيئية في لبنان



تصميم الكتيّب: AFDC

© AFDC - جميع الحقوق محفوظة

جمعية الثروة الحرجية والتنمية (AFDC)
بناية ماضي - الطابق الأول - شارع الحكمة - الجديدة - لبنان
تلفاكس: ٦ / ٧٥ ٨٩٨٤ ٠١ (٠٠٩٦١)
البريد الإلكتروني: afdc@afdc.org.lb
الموقع الإلكتروني: www.afdc.org.lb

الإستراتجية الوطنية للتربية البيئية في لبنان

المركز التربوي للبحوث والإنماء
جمعية الثروة الحرجية والتنمية (AFDC)

الإعداد والمراجعة:

وزارة التربية والتعليم العالي« المركز التربوي للبحوث والإنماء»

بدري نجم – مستشار في التخطيط التربوي وإدارة المشاريع
شارلوت حنّا – رئيسة دائرة التخطيط
حنان منعم – مستشارة في المشاريع التربوية
فيكي سلامة غصن – منسقة التربية البيئية
رنا عبدالله – باحثة في قسم العلوم

جمعية الثروة الحرجية والتنمية AFDC

سوسن بو فخر الدين – المديرة العامة للجمعية
سهام سلمان – منسقة التربية البيئية
غريتا طويل – مستشارة تربوية
فادي أبو علي – خبير بيئي

بالتعاون مع:

وزارة الزراعة

باسكال ميلان – رئيسة الدائرة الإدارية
سيلفا قطيش – مهندسة زراعية
سامر خوند – مفتش أحراج وصيد

وزارة البيئة

د. عبد الحليم منيمنة – الجامعة اللبنانية ومستشار وزير البيئة.

الجمعيات البيئية

جمعية Arc en ciel
محمية أرز الشوف الطبيعية
محمية بنتاعل الطبيعية
محمية جبل موسى
مؤسسة الحريري
جمعية حماية الطبيعة في لبنان
Animal Encounter
Green Orient

مراجعة وتدقيق:

الدكتور جورج طعمة والدكتورة هنريت طعمة.

الشريك الممول:

مؤسسة هانس زايدل الألمانية المكتب الإقليمي في الأردن، سوريا ولبنان.

التحرير- الصياغة النهائية:

بدري نجم – شارلوت حنّا – حنان منعم - فيكي سلامة غصن - سوسن بو فخر الدين.

إنتاج:

جمعية الثروة الحرجية والتنمية (AFDC) بتمويل من مؤسسة هانس زايدل الألمانية المكتب الإقليمي في الأردن، سوريا ولبنان في إطار مشروع بعنوان:

«تطوير الإستراتيجية الوطنية للتربية البيئية في لبنان» المنفّذ بالشراكة بين المركز التربوي للبحوث والإنماء وجمعية الثروة الحرجية والتنمية (AFDC).

التربية البيئيّة أولويّة مطلقة
في الخطّة التربويّة الإنقاذيّة الشاملة

منذ منتصف القرن الماضي، بدأت المشاكل البيئية تُلقي بثقلها على حياة الإنسان أينما كان وفي مختلف بقاع الأرض. والثابت أن معظم المشاكل التي تمس البيئة قد تسبّب بها الإنسان نفسه إلى درجة أن حركة التقدم العلمي والتكنولوجي، باتت مصدر قلق عند كل الناس وباتت البيئة بكل ما تعنيه من طبيعة وهواء ومياه وغذاء مهددة بشتى أشكال التلوث، هذا التلوث المتعدّد المصادر يطال كل أوجه الحياة على الأرض، فالأرض تتأثّر بالتغيرات الطبيعية الناتجة عن الزلازل والبراكين والتسونامي والفيضانات والانهيارات على أنواعها، والهواء يتأثر بالتلوث الذي انعكس ارتفاعًا في ثاني أوكسيد الكربون الذي تفوق كمياته قدرة الطبيعة على استيعابه وبات اتساع طبقة الأوزون والانحباس الحراري عنصرَين فاعلَين في ذوبان الثلوج وتغير المناخ ونوعية الأمطار ما ساهم في تغير دورة المياه في المحيطات والبحار نتيجة اختلال التوازن بين المياه المالحة والمياه الحلوة، ناهيكَ عن التصحّر الناتج عن غزو العمران والمشاريع الإنشائية على حساب الغابات والمساحات الخضراء إضافةً إلى ما يصيبها من حرائق متعددة ومتنقلة.

أمام هول الكوارث الطبيعية وتفاقم الملوثات وانتشار الأمراض واتساع مساحة الفقر والعوز والجهل نتيجة الانفجار السكاني المرعب في القرن الواحد والعشرين.

ومع تقديرنا الكامل للمحاولات التي بُذلت من قِبل الدول والحكومات والمنظمات غير الحكومية لم تزل الأخطار تتعاظم وتدق أبواب الجميع مما حتّم بدءًا من التسعينيّات في القرن الماضي اعتبار التربية البيئية طريقًا صحيحًا لإنقاذ الأجيال القادمة، حيث أن معظم المؤتمرات التي جرت في العالم وفي لبنان قد أعطت التربية البيئية أولوية مطلقة لخلق ضمير بيئي عند الإنسان بدءًا من الصّغر وهو على مقاعد الدراسة لإبعاد الشرور المتربّصة به إذا ما استمرّت الفوضى الصناعية والتكنولوجية واستمرت ثقافة الاعتداء على البيئة على وتيرة متصاعدة.

وانسجامًا مع روحية ومضمون الخطّة التربوية الإنقاذية الشاملة التي أعلنّا عنها قبل نهاية عام ٢٠١١ ولا سيما لجهة التركيز على مفاهيم ومبادئ التربية على المواطنية واعتبار التربية البيئية جزءًا لا يتجزأ منها ومن محاورها واستراتيجياتها الرئيسية.

وتحسّسًا منّا بالمسؤولية الملقاة على عاتقنا كوزير للتربية والتعليم العالي، أعطينا الضوء الأخضر باتجاه وضع الاستراتيجية الوطنية للتربية البيئية موضع التنفيذ والتي وُضِعَت بالتعاون بين المركز التربوي للبحوث والإنماء من جهة وجمعية الثروة الحرجية والتنمية (AFDC) والجهات المعنية بموضوع البيئة من جهة ثانية.

آملين أن نتمكن مع المنظمات المانحة من تأمين الدعم اللازم لتوفير مستلزمات التنفيذ بدءًا من العام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣.

حسان دياب
وزير التربية والتعليم العالي

بالتربية البيئية نحمي معاً بيئتنا

تحتل المواضيع البيئية اليوم محل الصدارة في الاهتمام العالمي، وذلك لان اوضاع العناصر الكونية الاساسية هي في حالة مقلقة وتنذر بالخطر.
فطبقات الغلاف الجوي تشكو من الترقق والتشقق، والتربة تعاني من التملح والتصحر، وحرارة الارض الى ارتفاع، والغابات الى تقلص، ويشكو الماء والغذاء من التلوث
ان هذا الخلل في توازن المنظومة الكونية بات يهدد الصحة والسلامة العامة وحياة الانسان والحيوان والنبات بافدح الاضرار، الامر الذي يستدعي وقفة جدية لمواجهة هذا الخلل والحد من تردي وتدهور الاحوال البيئية الخطرة واعتماد خطة للتنمية البيئية.
إن ارتفاع درجة حرارة الأرض، وذوبان الجليد في القطبين، وانبعاث الغازات من المصانع والسيارات وغيرها الكثير من مظاهر استنزاف الموارد الطبيعية، لم تعد أموراً تدخل في حسابات أصدقاء البيئة فقط، بل تجاوزتها لتدخل في الحسابات الاقتصادية الدولية على مستوى العالم.
وقد بات من الواضح أن علاقة جدلية متبادلة تقوم بين البيئة والاقتصاد، فالموارد الطبيعية من هواء وماء وتربة وثروات جوفية هي العناصر الأساسية للعمليات الاقتصادية من جهة والمفردات الرئيسية في القاموس البيئي من جهة ثانية، لذا تتأثر البيئة بمخلفات القطاعات الاقتصادية وضغوطها من استنزاف للموارد ونفايات صلبة وسائلة وغازية، ما يترك تداعياته السلبية على المقومات الاقتصادية والنمو الاقتصادي.
نخطئ إذا افترضنا أن مجرد وجود وزارة البيئة ضمن هيكلية القطاع العام في دولة ما يعني بأن بيئتها بألف خير. فبالرغم من الدور البارز المتعارف عليه لمؤسسات القطاع العام في دفع عجلة التنمية وتحريك القطاعات التي تعنى بها، إلا أن التجربة تثبت أنه ما لم يتحمل كل فرد ومجموعة، ومن ثم كل قطاع المسؤوليات البيئية الملقاة على عاتقه، فإن الطريق إلى التنمية البيئية المستدامة لا محالة طويل ومحفوف بالصعوبات.
ومما لا شك فيه ان الموضوع الذي يحتل الصدارة وسلم الاولويات لنجاح خطة التنمية البيئية هو موضوع التربية البيئية.
ان هدف التربية البيئية هو اكتساب الطلاب المعلومات والمفاهيم والمهارات وخلق الوعي البيئي لديهم.
كما وان معظم الدول الحضارية ادخلت موضوع البيئة في صلب برامجها المدرسية التربوية وقامت فيها احزاب تحاول تسلم السلطة.
ومتى زرعنا في عقول وقلوب ابنائنا مفهوم البيئة بعمق وعلم، لا بد حين يتخرجون من المدرسة والجامعة من حمل هموم بيئتهم عاملين على حمايتها لا على تدميرها والاسراف في استنزاف مواردها.
وقد أولت المؤتمرات العالمية حول البيئة والتنمية، شأن التوعية والتربية البيئية اهتماماً كبيراً لأن التنمية المستدامة والوقاية من المشاكل البيئية تعتمدان بشكل رئيسي على معرفة المواطنين ووعيهم أمور البيئة ومدى خطورة وأبعاد التعدي عليها بما في ذلك التأثير على القدرة الاقتصادية والتنمية البشرية.
طرح موضوع التربية البيئية على الصعيد العالمي في مؤتمر ستوكهولم الذي عقد تحت اشراف منظمة الاونسكو عام ١٩٧٣. وتضمن القرار الذي اوصى بضرورة ادخال برامج عن البيئة في مراحل التعليم المختلفة.
كما وان مؤتمر تبليسي الذي انعقد عام ١٩٧٧ اوصى بضرورة التصدي لمشكلات البيئة والسعي الى النهوض بها وذلك من خلال توجه تربوي تعليمي.
تنظر وزارة البيئة إلى الشأن البيئي كـ«جامع» مشترك بين كافة القطاعات العامة

والخاصة والتربوية والعلمية والأهلية، ذلك أن البيئة والموارد الطبيعية عنصر أساسي في التنمية البشرية لارتباطها بإنتاجية الاقتصاد وبالصحة العامة.
لقد اصبحت التربية البيئية اليوم، تعادل في اهميتها اهمية المواد الادبية والعلمية والثقافية للطالب، وغدت عنصراً اساسياً في ثقافة الشعوب وفي تكوين المواطنية الصالحة، تحفز الاطفال على التطلع الى المشاكل الشائكة التي ستعترض مسيرة مستقبلهم حياتياً وغذائياً وصحياً، وتحثهم على مواجهتها وايجاد الحلول لها.
ترتكز الغاية من التوعية والتربية البيئية على تغيير السلوكيات الفردية في سبيل تحقيق تغيير عام في ممارسات المجتمع، الأمر الذي يصب في تحقيق «الحماية من خلال الوقاية» أحد أبرز شعارات وزارة البيئة. ولا تتحقق هذه الغاية إلا عبر وضع إطار استراتيجيات واضحة المعالم تنبثق عنها خطط العمل الدورية.
وحيث أن الادارة السليمة للبيئة تتطلب تضافر جهود القطاع العام، والقطاع الخاص، والمجتمع الاهلي، والقطاع الاكاديمي،
لذا، ها نحن اليوم نخطو أول خطوة من الالف ميل لنشر الثقافة والتربية البيئية من خلال تطبيق بنود الخطة التربوية الانقاذية الشاملة التي اعلنها وزير التربية والتعليم العالي قبل نهاية العام ٢٠١١ والتي انبثق عنها «الاستراتجية الوطنية للتربية البيئة» المعدة من قبل جمعية الثروة الحرجية والتنمية (AFDC) بالتعاون مع المركز التربوي للبحوث والانماء.
ان بادرة جمعية الثروة الحرجية والتنمية (AFDC) والمركز التربوي للبحوث والانماء بادرة واعدة تدعو للتفاؤل والرضى إذ شعرنا اننا اصبحنا نماشي ونواكب الدول الحضارية التي تولي التربية البيئية كل اهتمام وان «الاستراتجية الوطنية للتربية البيئية في لبنان» جعلتنا نرتقي الى مصاف دول العالم المتمدن.
وقد عالجت هذه الاستراتجية ابعاد التربية البيئية وواقعها ومعطياتها في لبنان والعالم والاشكاليات المطروحة حولها كما حددت بنجاح الاهداف العامة والاطر الاساسية واستراتجية تعميم ثقافة التربية البيئية، كما وضعت تصوراً واقعياً لاستشراف المستقبل ومراحل وآلية تنفيذ الاستراتجية.
وكلنا ايمان ان الاهتمام بالتربية البيئية من شأنه أن يساعدنا على حماية البيئة وانقاذها من التردي والانهيار.
ونرى وجوب إيلاء رياض الاطفال كل اهتمام والتوجه اليهم بشكل خاص لان الاطفال هم امل المستقبل ولأن هؤلاء هم الاسرع التقاطاً والاكثر تقبلاً للتوجيه والاسهل في قبول تغيير سلوك وانماط العيش، وقد صح فيهم القول: «العلم في الصغر كالنقش في الحجر». في حين يصبح من العسير تغيير عادات وسلوك وانماط عيش كبار السن والكهول، لان «من شبَّ على شيء شاب عليه».
إننا نثني وننوه بالجهود التي بذلتها جمعية الثروة الحرجية والتنمية (AFDC) بالتعاون مع المركز التربوي للبحوث والانماء، في وضع وانجاز «الاستراتجية الوطنية للتربية البيئة» آملين وضعها موضع التنفيذ وتأمين الدعم المادي والمعنوي لها، وانطلاقتها في اقرب وقت ممكن وذلك حرصاً منا على الحفاظ على ماتبقى من غابات ومساحات خضراء وبيئة سليمة.
اننا على استعداد للتعاون معاً لما فيه خير البيئة والمجتمع.

وبالتربية البيئية نحمي معاً بيئتنا

ناظم الخوري
وزير البيئة

التربية البيئية تربية مستدامة في صلب استراتيجيات العمل في المركز التربوي للبحوث والإنماء

من الطبيعي أن تأتي الاستراتيجية الوطنية للتربية البيئية كنتيجة منطقية للجهود التي بُذلَت من قِبل المركز التربوي للبحوث والإنماء، والجهات المعنية في القطاعين العام والخاص منذ انطلاقة خطة النهوض التربوي عام ١٩٩٤ مرورًا بهيكلية التعليم عام ١٩٩٥ والمناهج التعليمية الجديدة عام ١٩٩٧ والاستراتيجيات والبرامج التي وضعت في العَقْدَين الأخيرين للنهوض بالتربية وصولاً إلى الخطة التربوية الإنقاذية الشاملة التي أعلنها وزير التربية والتعليم العالي قبل نهاية العام ٢٠١١.
من حيث المبدأ لم يكن موضوع البيئة وكل ما يتصل به من مضمون ومحاور وموارد غائبًا عن المناهج التعليمية ولا عن المشاريع التي ينفذها المركز التربوي للبحوث والإنماء إن في مجال خدمة المجتمع أو في مجال المواطنية أو غيرهما مجسِّدًا في ذلك الأهداف العامة لخطة النهوض التربوي عام ١٩٩٤ والتي نصت على هدفين كبيرين لبناء المواطن هما:
«ل- المدرك أهمية مجتمع الإنتاج ومحاذير مجتمع الاستهلاك وذلك من طريق الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة وتطويرها والتفاعل معها فكرًا وأداءً وسلوكًا وتقنيًا بشكل واعٍ ومتقن.
م- المحافظ على موارد لبنان الطبيعية لاستثمارها بشكل متوازن في سبيل تنمية المجتمع ماديًا ومعنويًا مع حماية البيئة الاجتماعية والطبيعية وتحسينها وصيانتها».

وها هو اليوم ومن خلال اتفاقية التعاون التي وُقِّعَت مع جمعية الثروة الحرجية والتنمية (AFDC) عام ٢٠١٠ وبمشاركة جميع الجهات المعنية الرسمية وغير الرسمية.
يُطلق المركز وبرعاية معالي وزير التربية والتعليم العالي البرفسور حسان دياب، الاستراتيجية الوطنية للتربية البيئية حيث تبلورت فيها مختلف المفاهيم والمبادئ التي تتصف بها التربية البيئية كما توضّحت جميع الأهداف والأطر العامة ورُسِمت الاستراتيجيات الضرورية وآليات التنفيذ لهذه الخطة الرائدة كما تمّ تحديد مجالات العمل ومحاور المشاريع المنوي تنفيذها على قاعدة التعاون بين جميع الجهات التي شاركت في إعداد هذه الخطة وصياغتها.

إن المركز التربوي للبحوث والإنماء الذي يبني سياسته العامة على مبدأ التعاون بين القطاعين العام والخاص وعلى إشراك جميع الشرائح المجتمعية في لبنان في بناء الخيارات التربوية ولاسيما المفصلية منها. يرى أن الاستراتيجية الوطنية للتربية البيئية هذه، والتي أُعِدَّت بعناية فائقة وبروح علمية موضوعية، تشكّل قيمة مضافة على الإنجازات المتميِّزة التي تحققت للنهوض بالقطاع التربوي في لبنان كما أنها تشكّل فرصة حقيقية وعملية لجميع المؤسسات والجمعيات الوطنية منها والأجنبية التي تهتم بشؤون البيئة أن تتشارك إيجابًا وتتفاعل بعضها مع بعض وتضع إمكانياتها في وعاء هذه الخطة بحيث تحقق في ذلك حلمًا من الأحلام الكبيرة التي نحلم بها لبناء جيل صديق للبيئة ومحبٍّ لها حبّه لنفسه وللبنان على أساس أن الشراكة من خلال دعم المشاريع المدرجة في هذه الاستراتيجية تُبْعِدُ جهودنا عن التشتّت وأعمالنا عن الشخصنة ونتائجها عن الضياع في الوقت الذي نستطيع فيه، إذا ما تعاضدنا، أن ننجح جميعًا في بناء مستقبل بيئي أفضل في لبنان وأن يصبح شعارنا **«وبالتربية نبني معًا»** بمثابة الضوء الذي نستنير به في عتمة النفق الطويل.

ليلى مليحه فياض
رئيسة المركز التربوي للبحوث والإنماء

التربية البيئية جهد مشترك لتحقيق التنمية المستدامة

منذ بداية العمل البيئي في لبنان، وعَت الجمعيات الأهلية والهيئات والإدارات المختلفة أهمية العمل على زيادة الوعي البيئي من خلال نشر التربية والتوعية البيئية في المدارس، حيث بذلت الكثير من الجهود ووظفت العديد من الموارد بغية تحقيق هذا الهدف. غير أن ذلك لم يساعد لغاية الآن على التخفيف من سرعة تفاقم المشكلات البيئية في مختلف القطاعات البيئية من ماء وهواء وتربة وغابات، وخصوصًا في ظل غياب السياسات الوطنية التي تحمي الموارد البيئية المختلفة في لبنان وفي ظل عدم وجود رؤية بيئية وطنية موحدة. وهذا ما شكّل حافزًا لجمعية الثروة الحرجية والتنمية لتقييم حركة التوعية والتربية البيئية في لـبنان، وذلك بهدف تطوير خطة وطنية تضم كل الأفرقاء المعنيين للعمل ضمن إطار وطني جامع برعاية وزارة التربية والتعليم العـالي يؤدي إلى نتائج أفضـل على المدى البعيد وينعكـس إيجـابًا على حماية المـوارد البيئية.

لقد عَملت جمعية الثروة الحرجية والتنمية (AFDC) منذ تأسيسها في العام ١٩٩٤ على حماية البيئة من خلال برامج ومشاريع لنشر الوعي البيئي، اقترنت بمشاريع ميدانية مختلفة كتنظيم حملات للتشجير لزيادة الغطاء الأخضر وتدريب شرائح من المجتمع اللبناني على تقنيات مكافحة حرائق الغابات والوقاية منها بالإضافة إلى مشاريع التنمية البيئية المستدامة وتنظيم الحملات الإعلامية عبر وسائل الإعلام المختلفة وغيرها من الأنشطة التي تساعد على تقوية المجتمعات المحلية وزيادة المبادرات الفردية والجماعية لحماية الموارد البيئية وتطويرها.

أما الاستراتيجية الوطنية للتربية البيئية فقد جاءت نتيجة للعمل المشترك والمثمر بين جمعية الثروة الحرجية والتنمية ووزارة التربية والتعليم عبر المركز التربوي للبحوث والإنماء بالإضافة إلى مختلف الجمعيات والهيئات الأهلية الناشطة في مجالات التربية البيئية وبدعم من مؤسسة هانس زايدل الألمانية (المكتب الإقليمي في الأردن، سوريا ولبنان)، التي واكبت تطوير مفاهيم التربية البيئية في لبنان وتطبيقها منذ العام ١٩٩٨، إذ تضمنت الاستراتيجية الخبرات العملانية المتراكمة في هذا المجال لدى مختلف الأفرقاء آخذين بعين الاعتبار التغيرات السريعة التي تشهدها البيئة في لبنان والعالم، على أمل أن تحقق هذه الاستراتيجية الغاية المرجوة منها لتحسين نوعية حياة المواطن اللبناني عبر المحافظة على البيئة التي يعيش فيها من خلال تطوير المهارات والقدرات البيئية في مجالات التوعية والتعليم وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة.

سوسن بو فخر الدين
المديرة العامة لجمعية الثروة الحرجية والتنمية (AFDC)

المحتويات

القسم	الصفحة
• مقدمة	١٤
• فلسفة الخطة	٢١
• أبعاد التربية البيئية	٢٥
• واقع التربية البيئية ومعطياتها في لبنان والعالم والإشكاليات المطروحة حولها	٢٩
• الغاية من التربية البيئية	٣٥
• الأهداف العامة للتربية البيئية	٣٧
• الأطر العامة للتربية البيئية	٣٨
• استراتيجيات تعميم ثقافة التربية البيئية وتعلمها	٤٠
• الجهات المعنية	٤١
• الأهداف الرئيسة ومجالات الاستراتيجية الوطنية للتربية البيئية	٤٢
• محاور الاستراتيجية	٤٥
• مراحل تنفيذ الاستراتيجية	٥٠
• الفترة الزمنية	٥٩
• آلية تنفيذ الاستراتيجية	٦٠
• المراجع	٦٣

مقدمة

التربية البيئية في خطة النهوض التربوي:

اعتبرت خطة النهوض التربوي التي أقرّها مجلس الوزراء بموجب القرار رقم ١٥ تاريخ ١٩٩٤/٨/١٧ من الإنجازات الكبرى التي حققها المركز التربوي للبحوث والإنماء. وقد تميزت هذه الخطة بأنها شاملة، وهي في الوقت عينه مرنة ومهيّأة لاستيعاب مختلف أنواع المشاريع والمجالات المتصلة بالتطوير التربوي والتعليمي، وقد كان من بين أهدافها الرئيسة ثلاثة أهداف ذات صلة بالتربية البيئية وهي:

« - تحقيق الملاءمة والتكامل بين التربية والتعليم من جهة وحاجات المجتمع ومتطلبات حركة الإنماء والإعمار من جهة ثانية.

- مواكبة التقدم العلمي والتطور التكنولوجي وتعزيز التفاعل مع الثقافات العالمية.

- تزويد النشء الجديد بالمعارف والخبرات والمهارات اللازمة مع التشديد على التنشئة الوطنية والقيم اللبنانية الأصيلة والحرية والديمقراطية والتسامح ونبذ العنف».

كما ركّزت الخطة في أبعادها الوطنية والإنسانية على البُعد الآتي:

«هـ : لبنان بلد الانفتاح على **الثقافات** العالمية يتكيف ومستجدات العصر بما لا يتعارض مع التراث الوطني و«**البيئة**» والقيم اللبنانية، وهو في انفتاحه هذا و«**مشاركته**» الإيجابية في تطوير الثقافات يغنيها ويغتني بها.

ومن الأهداف التربوية العامة للخطة كان هناك هدفان على صلة وطيدة بموضوع التربية البيئية وذلك لبناء الإنسان:

«ل- المدرك أهمية مجتمع الإنتاج ومحاذير مجتمع الاستهلاك وذلك من طريق الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة وتطويرها والتفاعل معها فكرًا وأداءً وسلوكًا وتقنيًا بشكل واعٍ ومتقن.

م- المحافظ على موارد لبنان الطبيعية لاستثمارها بشكل متوازن في سبيل تنمية المجتمع ماديًا ومعنويًا مع حماية البيئة الاجتماعية والطبيعية وتحسينها وصيانتها».

التربية البيئية في مناهج التعليم العام ١٩٩٧:

ركّزت المناهج التعليمية التي صدرت بالمرسوم رقم ١٠٢٢٧ تاريخ ٨/أيار/١٩٩٧ على مبادئ عامة إن على المستوى الفكري أو الإنساني أو على المستوى الوطني أو الاجتماعي. ولحَظَت ضمن أهدافها العامة في الملحق رقم (٤) المرفق بالمرسوم المذكور أعلاه هدفًا جوهريًا استراتيجيًا يتناول شخصية الفرد ويتصل مباشرةً بموضوع البيئة والتربية البيئية وقد جاء على الشكل الآتي:

«٢-١- بناء شخصية الفرد
يجب أن تراعى في تكوين الشخصية الفردية القدرة على تحقيق الذات وتحمّل المسؤولية والالتزام الأخلاقي والتعامل مع الآخرين بروح المواطنية المسؤولة والمشاركة الإنسانية وذلك من خلال الميادين الآتية:
- الميدان الذهني المعرفي (المعارف والمهارات).
- الميدان العاطفي الوجداني (المواقف والقِيم).
- الميدان الحركي (السلوك).
- وتتعزّز هذه القدرة في ممارسة الأنشطة الثقافية والاجتماعية والفنية والرياضية وتنميتها بما يتناسب مع إمكانات الفرد ورغباته. كما تتعزّز في دمج التربية الوطنية والتنشئة المدنية بما فيها **الأخلاقية، والبيئية بما فيها السكانية والعمرانية، والصحية** بما فيها الأسريّة، في المقرّرات الدراسية التي تتلاءم مع طبيعتها في مختلف مراحل التعليم »

مناهج التربية البيئية في لبنان عام ٢٠١٢:

خلال النصف الأول من عام ٢٠١٢ صدرت عن المركز التربوي للبحوث والإنماء مناهج جديدة مطورة بالتعاون مع جمعية الثروة الحرجية والتنمية(AFDC) للحلقة الأولى من التعليم الأساسي تحت عنوان **«منهج التربية البيئية في لبنان ٢٠١٢»** بحيث تمّ بناء المنهج على أساس المقاربة بالكفايات التي تقوم على:
«- اعتبار الممارسات المجتمعية السليمة مرجعًا لا يمكن الاستغناء عنه للكفايات المطلوب تنميتها عند التلامذة، ومن ضمنها المعارف والقدرات والمواقف التي تمثّل موارد هذه الكفايات.
- التركيز على النظرة الفلسفية البنائية- الاجتماعية بدلاً من النظرة السلوكية.
- التركيز على عملية التعلم عند التلميذ بدلاً من التركيز على عملية التعليم التي يقوم بها المعلم.
- اعتماد استراتيجية تعلّم ثلاثية الأبعاد: «ماذا نعلّم؟»، «كيف نعلّم؟»، «لماذا نعلّم؟».
- عدم تجزئة مهمّات التلميذ إلى وحدات صغيرة بسيطة منفصلة عن كل سياق وعن الإنتاج المركّب النهائي المنتظر.
- تشجيع الممارسات التربوية ذات المواد المتقاطعة.
- إعطاء أهمية خاصة للوضعيات- المشكلة المأخوذة من الحياة اليومية بدلاً من التركيز على محتوى معرفي بمعزلٍ عن كل سياق إن على مستوى التعلّم وإن على مستوى التقويم التربوي.
- تنسيق عمودي بين الحلقات وتنسيق أفقي بين مختلف المواد على مستوى القدرات أكثر منه على مستوى المعارف».

ويسعى المنهج إلى تشكيل ملمح تلميذ ماهر بيئيًا **«تلميذ يتقن السلوك البيئي»** قادر على أن:

« ١- يستثمر المفاهيم البيئية الأساسية المكتسبة.
٢- يعبّر عن وجود قضايا بيئية أو يتوقع وجود قضايا بيئية في محيطه القريب والبعيد.
٣- يحدد التأثيرات السلبية والإيجابية للعوامل المرتبطة بالقضايا البيئية من خلال عملية التقصّي وتقييم عمله.
٤- يطور مهارات إجرائية مرتبطة بحلول فعّالة للقضايا البيئية. »

ويركّز المنهج على:
I- المفاهيم البيئية.
II- الوعي البيئي.
III- التقصّي والتقييم.
IV- المهارات الإجرائية المرتبطة بالقضايا البيئية. »

التربية البيئية في الخطة التربوية الإنقاذية الشاملة:

خلال النصف الأخير من عام ٢٠١١ أعلن وزير التربية والتعليم العالي في لبنان خطة جديدة تحت عنوان «خطة تربوية إنقاذية شاملة». «تعتمد أسلوب التقويم والتطوير المستدام، لأن التربية عملية مستمرة ومتجددة وهي في بلد كلبنان بحاجة إلى الانفتاح على الأنظمة والثقافات الأخرى».
كما اعتبر الوزير أن هذه الخطة هي نتيجة عمل تراكمي يقوم على عدم إغفال ما أنجزه المسؤولون السابقون من مشاريع يفترض أن تتم متابعتها. وقد ركزت الخطة على :
تطوير المناهج التعليمية باستمرار.
تطوير قدرات المعلمين وتدريبهم.
تمهين التعليم على قاعدة التطوير المستمر مدى الحياة.
تعزيز التربية على المواطنية.

ومن هذا المنطلق تعتبر التربية البيئية جزءًا لا يتجزأ من التربية على المواطنية. وتلتقي الاستراتيجية الوطنية المقترحة في فلسفتها وأهدافها العامة، وفي الاستراتيجيات المعتمدة لتطبيقها مع روحية الخطة الإنقاذية التربوية الشاملة ومضمونها المشار إليهم أعلاه.

التحولات البيئية:

لسنا بوارد الحديث عن التحولات البيئية ولا سيما الطبيعية منها منذ فجر الإنسانية وما قبل باعتبار أن البحث العلمي في مثل هذه التحولات قد يطول كثيرًا وله مجالاته الخاصة لما له من مظاهر ومكنونات وأسرار تبدأ ولا تنتهي.

إن المقصود بالتحولات البيئية في سياق هذه الاستراتيجية تلك التي بدأت بفعل الثورة الصناعية التي تمتد مراحلها من منتصف القرن الثامن عشر إلى ما بعد منتصف القرن العشرين، حيث قامت مناطق صناعية واسعة ولا سيما في الدول الصناعية الكبرى نتج منها هجرة ملايين البشر من الأرياف إلى المدن وبصورة خاصة إلى ضواحي المدن وقد أدى ذلك إلى ظهور مشكلات بيئية سكانية كان لها انعكاسات اجتماعية واقتصادية وصحية ولم يكن لبنان بمعزل عن هذه الأوضاع.

إلى أن جاءت ثورة المعلومات والاتصالات التي ما زلنا نعيشها اليوم من خلال العولمة سواء على المستوى الاقتصادي أم الاجتماعي أم الثقافي أم السياسي وكأن العالم أصبح قرية صغيرة يتقاسمها ٧ مليارات إنسان يعيشون على الكرة الأرضية ويتزايدون بأعداد كارثيّة يوميًا ما زاد نسبة غاز ثاني أوكسيد الكربون في الهواء بشكلٍ بات يصعب استيعابه، وبالتالي يصعب على الطبيعة التخلّص منه ومن فائض المركّبات الكيميائية الضارّة.

من هنا يمكن اختصار المشكلات البيئية بالآتي:

١- الانفجار السكاني (العدد)،

٢- النقص في المواد الغذائية (الفقر وسوء التغذية والمرض وغياب الوقاية الصحية)،

٣- النقص في الماء وتلوث مصادرها،

٤- التلوّث الهوائي بمختلف أنواعه،

٥- النقص في الطاقة وسوء استخدامها،

٦- التصحّر،

٧- الانحباس الحراري،

٨- ذوبان الجليد في القطب الشمالي ما ينعكس على ملوحة مياه المحيطات والبحار ويغيّر دورة المياه الطبيعية فيها،

٩- تزايد سقوط الأمطار الحمضية،

١٠- فقدان بعض التنوع الحيواني ولا سيما في الغابات إلى حد الانقراض،

١١- تضخّم المخلفات الصناعية والنفايات السامة ولا سيما (الطبيّة منها)،

وغير ذلك من المشاكل الطبيعية والزراعية والتراثية والجمالية.

المبادرات العالمية والمؤتمرات:

أمام التطور الدراماتيكي لمشكلات البيئة عالميًا والتي باتت تهدّد الجنس البشري ككل، بادَرَت الدول والمنظمات الدولية إلى عقد مؤتمرات بهدف معالجتها أو الحد من تضخّمها كان منها على سبيل المثال لا الحصر:

- مؤتمر ستوكهولم في السويد عام ١٩٧٢ تحت عنوان «التربية ركن من أركان المحافظة على البيئة» وقد صدر عن هذا المؤتمر توصيات عديدة حول التربية البيئية أهمها «وضع برامج البيئة في مراحل التعليم المختلفة».
- مؤتمر بلغراد - يوغوسلافيا عام ١٩٧٥ تحت عنوان «كيف السبيل لبلوغ أهداف التربية البيئية».
- وكان أيضًا لهذا المؤتمر توصيات قد نرى البعض منها في مندرجات هذه الخطة.
- مؤتمر تبليسي ١٩٧٧ الذي ركّز على ضرورة التصدّي لمشكلات البيئة والعمل على النهوض بها من خلال توجّه تربوي تعليمي».
- مؤتمر موسكو عام ١٩٨٧ الذي أوصى بوضع استراتيجية عالمية للتعليم والتدريب البيئي.
- مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ الذي دعا إلى تكييف التربية البيئية لناحية التنمية المستدامة، وزيادة الوعي العام وتعزيز التدريب في مجال التربية البيئية.
- مؤتمر قمة الأرض في جوهانسبرغ عام ٢٠٠٢ الذي تم التركيز فيه على استدامة التطور والتقدم الصناعي وإعادة توزيع الثروة مع الاستمرار في الحفاظ على البيئة.

المبادرات الوطنية:

على الصعيد الوطني صدرت قرارات عدة وقوانين وتشريعات بيئية نذكر منها على سبيل المثال:

- القرار رقم ٢٠٠١-١/٨ لوضع المعايير والمقاييس الوطنية بشأن ملوثات الهواء والنفايات السائلة الناتجة من المؤسسات المصنفة ومعالجة المياه المبتذلة.
- قانون رقم ٢٠٠٢/٤٤٤ المتعلق بحماية البيئة بما في ذلك المحميات الطبيعية.
- قانون رقم ٩٦/٥٥٨ المتعلق بالغابات والذي يعتبر أن كل أشجار الأرز والسرو والعرعار والغابات الأخرى هي محمية.

كما وقعت الحكومة اللبنانية عدة اتفاقات دولية وبروتوكولات تتعلق بالقضايا البيئية منها اتفاقية الهيكلية بشأن تغير المناخ وأصبحت طرفًا فيها عام ١٩٩٤ كما صدقت على بروتوكول كيوتو في العام ٢٠٠٦.

التربية البيئية كخيار استراتيجي تربوي:

جاء تطوير الاستراتيجية الوطنية للتربية البيئية انطلاقًا من المشاكل التي يعاني منها مسار التربية البيئية في لبنان، والتي تتلخص بالآتي:

- غياب الرؤية الموحّدة حول التربية البيئية وسبل تطبيقها وطرائق إدماجها في المدارس، الأمر الذي يفسح في المجال لتطبيق برامج ومشاريع تربية بيئية من قبل عدد كبير من الجمعيات والمنظمات الأهلية المحلية والدولية بصورة عشوائية غير منظمة وغير مستدامة.

- النقص في الأدوات والأنشطة التربوية المتصلة مباشرة بالمواضيع البيئية التي يعيشها الطالب يوميًا خارج جدران المدرسة.
- التناقض بين ما تقدمه المناهج حول الموارد البيئية والمشاكل والحلول المقترحة وبين واقع الحال في المجتمع.
- عدم انتهاج المدارس لسياسات وخطط إدارية صديقة للبيئة تتماشى مع مفهوم التربية البيئية المستدامة وبالتالي عدم توفير مثال للطالب للتعلم من خلاله.
- النقص في القدرات البشرية المدربة على تطبيق مفهوم التربية البيئية المستدامة.
- غياب التنسيق بين القطاع الحكومي والقطاع الأهلي في برامج التدريب والتوعية حول التربية البيئية وعدم اعتماد مراجع تدريبية موحدة.
- عدم انتظام التمويل المخصص للتربية البيئية واستمراريته، بحيث تعتمد المشاريع التي تنفذ من خلال المنح التي تقدمها المنظمات الدولية المانحة من حينٍ إلى آخر.
- عدم ملاءمة الموقع الجغرافي في بعض الأحيان للمؤسسات التربوية (مدارس، معاهد، جامعات...) ومشكلة المباني بحد ذاتها حيث تغيب الشروط الأساسية عنها لاعتمادها كمؤسسة تربوية لها متطلبات خاصة.

وهذا ما دفع المركز التربوي للبحوث والإنماء بالتعاون مع جمعية الثروة الحرجية والتنمية (AFDC) وبرعاية وزارة التربية والتعليم العالي وبدعم من مؤسسة هانس زايدل الألمانية المكتب الإقليمي في الأردن، سوريا ولبنان إلى بلورة وتطوير الاستراتيجية الوطنية للتربية البيئية، على قاعدة توحيد الرؤية حول التربية البيئية وسبل تطبيقها ودمجها في المناهج التربوية والتي من شأنها أن تساعد على تكوين مواطن لبناني أكثر وعيًا وإدراكًا لأهمية الموارد البيئية، وأكثر قدرة على التحرك من أجل حماية موارد البيئة المختلفة وتطويرها.

وفي قراءة هادئة لمضمون استراتيجية التربية البيئية التي نقدم لها في هذه الخطة، نرى أن التربية البيئية قد شكّلت خيارًا استراتيجيًا محوريًا إن على مستوى فلسفة الخطة، وإن على مستوى الأهداف العامة أو الأطر العامة للتربية البيئية أو استراتيجيات تعميم ثقافة التربية البيئية وتعلّمها، وإن على مستوى تعدّد المجالات والمحاور والإجراءات التنفيذية على مدى السنوات الخمس القادمة.
كل ذلك يؤكد صوابية التوجه الاستراتيجي نحو التربية البيئية كونها خيارًا تربويًا بامتياز، حيث نجد أن تنفيذ هذه الخطة بالتعاون بين المركز التربوي للبحوث والإنماء وجمعية الثروة الحرجية والتنمية والجهات الأخرى المعنية سوف ينعكس إيجابًا على بناء الإنسان اللبناني المثقف بيئيًا، والواعي لكل متطلبات الحفاظ على البيئة، والمدرك لمسؤولياته إن على المستوى الشخصي أو الاجتماعي أو الوطني أو الإنساني. وهكذا تكون هذه الخطة «الاستراتيجية» جزءًا لا يتجزأ من عملية النهوض التربوي تماشيًا مع خطة النهوض الاقتصادي والإنمائي في لبنان.


©AFDC

فلسفة الخطة

من البديهي أن تشكل فلسفة أية خطة أو استراتيجية الخلفية المنطقية والفكرية والعلمية التي ترتكز عليها بُنية الخطة أو الاستراتيجية المقترحة، بحيث تبرز أو تظهر مضامين هذه الفلسفة أو الخلفية في مجمل مندرجات الخطة، وخصوصًا في ما ترسمه الأهداف العامة وتعبّر عنه الأبعاد على تنوعها وتجسّده استراتيجيات تنفيذ المجالات والمحاور المكوّنة للخطة.
وهكذا، نجد أن فلسفة هذه الخطة لها منطلقات أخلاقية ومفاهيم ثقافية نظرية أو فكرية تجدر الإشارة إليها باعتماد التسلسل الآتي:

التعريـــف:

البيئة هي الإطار أو المحيط الذي يحيا فيه الإنسان ومنه يستمد أو يحصل على مقومات حياته واستمراريته وبناء كينونته على قاعدة قيام علاقات متبادلة مع أقرانه من الجنس البشري.
هي الواقع الثقافي والاجتماعي والإنساني بكل تعقيداته التي تؤثر في الإنسان ويتأثر فيها.
هي الواقع الجغرافي أو السكني الذي يتحرك فيه أي إنسان وقد يسمّى هذا الواقع القرية أو البلدة أو المنطقة أو المدينة أو الحي أو الوطن.
هي صفة أو ميزة ما، كأن يُقال قرية جبلية أو وسطية أو ساحلية على سبيل المثال أو منطقة سياحية، أو زراعية أو صناعية. وهذا ما يطرح تنوع البيئة بحسب طبيعتها أو ظروفها الطاغية عليها.
هي مكوَّن طبيعي لأنها طبيعية تتمثل بالأرض وما حولها وما عليها من يباس ومياه وهواء وغابات وأشجار وأنهار وبحار ...
هي مكوَّن منتج لأنها تتمثل بالكيانات العمرانية التي يشيدها الإنسان تلبيةً لاحتياجاته كفرد أو مجتمع أو كدولة أو كجمعية أو مؤسسة ما.
هي مكوّن اجتماعي لأنها تقوم على علاقات متبادلة بين البشر في مجتمع ما أو في وطن ما أو في مكانٍ ما أينما كان.
هي مكوّن ثقافي له مظاهره وتقاليده في دوائر متنوعة ومتعددة تضيق أو تتّسع بحسب تنوع وتعدّد الثقافات والتقاليد وتمايز الحضارات عبر التاريخ.

المفهـــوم:

منذ ما قبل التاريخ ومعه ولغاية الآن يبدو أن مبدأ حماية البيئة كان معتقدًا أو هاجسًا لدى المجموعات البشرية حتى لدى أفلاطون في القرن الرابع قبل الميلاد. فقد شكّلت قضية إقدام السكان على قطع الأشجار لبناء المنازل أو السفن من بلاد اليونان همًا كبيرًا عنده نظرًا لما تسبب به هذا العمل من انجراف للتربة، واتساع مساحة التصحّر وكان لهذا الأمر مهتمون أيضًا في إنكلترا وفرنسا وغيرها

من الدول الأوروبية بحيث نشأ لدى العديد من المهتمين ما يسمى بالمفهوم الأخلاقي الجمالي للبيئة.
ومع مرور الزمن وتضخّم المشاكل البيئية بعد انطلاقة الثورة الصناعية، تطور المفهوم الأخلاقي الجمالي ليصبح وعيًا وقناعة وثقافة وقدرة وممارسة على مبدأ أن البيئة هي وحدة متكاملة وإن تنوّعت.
هي تربية مبنية على العلوم والمعارف ولها طرقها وأساليبها ونظمها أكانت نظامية أم غير نظامية،
هي ثقافية نظرًا لكثافة المعطيات وتعدد مصادرها والمعلومات المتصلة بها،
هي أيضًا تربية مستمرة مدى الحياة ذاتية أو جماعية،
هي جامعة باعتبار أنها حاضنة لجميع فئات البشر بغض النظر عن الجنس البشري واللون والدين والطبقة والثقافة والمستوى العلمي أو المادي،
هي قضية قد تكون شخصية أو محلية أو مناطقية أو اجتماعية أو وطنية أو إقليمية أو دولية كما هو حاصل اليوم في ظل العولمة، لها حيثيّاتها وظروفها ولها تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة كما لها حلولها ومعالجاتها،
هي واقعية وحالية ومحتملة في آنٍ معًا،
هي قضية مشتركة تتفاعل بالمشاركة والتعاون بين البشر سعيًا إلى خير الإنسان أينما كان،
هي تنمية وتطوير حاضرًا ومستقبلاً،
هي الحس والشعور والوعي من جهة والمعرفة العلمية من جهة ثانية،
هي حاجة مطلقة لكل إنسان كما لكل مجتمع ولكل وطن ولكل أمّة.

كل هذه المفاهيم أو المبادئ أو الأفكار أسَّست لقيام مصطلح بات متداولاً ومعتمدًا في مختلف الدول وهو «التربية البيئية» كنمَط من التربية الهادفة إلى تكوين جيل واع مهتم بالبيئة، العامل أو المشارك في حل مشاكلها أو الحد من انعكاساتها السلبيةَ وتكون لديه المعرفة والقدرات والمهارات المكتسبة مقرونة بشعور أخلاقي والتزام إنساني يشجع على السعي للارتقاء بالبيئة إلى نوعيّة راقية وحضارية.

وهكذا تكون التربية من أهم الوسائل لحماية البيئة من خلال:
١- العلم- الثقافة - المعرفة،
٢- القانون- الأنظمة والقواعد،
٣- التربية- الإدراك- المسؤولية - الوعي.
وأهمها التربية التي تبني الإنسان وتنمّي شخصيته باتجاه تقبّل طوعي لتنفيذ القانون ومراعاة نصوصه، وبالتالي اكتساب المهارات والكفايات من طريق التعلّم والمعارف العلمية من منطلق أن للتربية البيئية أنواعها وأنماطها التي يمكن اختصارها بـِ :

١- تربية خُلقية.
٢- تربية مهنية.
٣- تربية صحية.
٤- تربية استجمامية.
٥- تربية على الخدمة العامة.
٦- تربية وطنية.
٧- تربية إنسانية.

باختصار التربية البيئية بمفاهيمها المتنوعة هي:
(تربية تكييف الإنسان مع بيئته) بهدف خلق نمط من التربية يقوم على معرفة القيم وعيشها، وتوضيح المفاهيم، وتنمية المهارات والسلوكيات على قاعدة فهم وتقدير العلاقات التي تربط الإنسان وثقافته وبيئته البيوفزيائية، وبذلك تعرّف التربية البيئية على أنها:
١- التعلم من أجل فهم النّظُم البيئية وتقديرها.
٢- التعلم والتبصّر في مشكلة بيئية.
٣- التعلم على كيفية إدارة علاقة الإنسان ببيئته وتحسينها.
٤- التعلم لتكوين القيم والاتجاهات والمهارات والمدركات لمختلف جوانب الروابط التي تربط الإنسان وحضارته ببيئته ومصادرها.
٥- التعلم لإثارة الوعي الذاتي وإدراك أهمية تحمل المسؤولية في مجال حماية البيئة وتحسينها.

وبهذا تكون التربية هي المجال الأهم لاستثمار الموارد البشرية وتنمية الأفراد والجماعات، لتمكينهم من العيش بنجاح على الكرة الأرضية من خلال مهارة استخدام التقنيات الحديثة، ورفع إنتاجيتها، وتجنب المخاطر البيئية وإزالة الآثار السلبية لها أو الحد منها.

باختصار أيضًا، التربية البيئية ليست اتجاهًا فكريًا وفلسفيًا فحسب بل هي حصانة لخلق (خلق بيئي أو ضمير بيئي يؤثر في سلوك الإنسان، وفي قراراته على جميع المستويات) ومنها:
(بناء منزل، بناء قرية أو مدينة، بناء جسر، شق طريق، بناء سد، إقامة مصنع، إقامة مرفأ، إقامة منتزه، إقامة حديقة عامة، التخلص من القمامة، تلف المواد الطبية أو الصناعية، صنع سيارة أو طائرة أو باخرة أو مركب) كل ذلك يجب أن يتم على أساس الصداقة مع البيئة، وهذا لا يكون إلا بالتربية التي تقوم على تثقيف الإنسان وتوعيته على مبدأ أن الثقافة شيء والتربية شيء آخر.

فالثقافة تعني المعارف والعلوم والإحاطة بالمشكلات البيئية المختلفة. أما الوعي فيعني توعية الأفراد من خلال الأسرة أو المدرسة أو المؤسسات على اعتناق قناعات ومبادئ وقِيم صادرة عن إرادة حرّة، بحيث تكون أساسًا للانضباط الذاتي والطّوعي القائم على احترام البيئة ومحبتها، وهذا ما يُسمّى «الخلق أو الضمير البيئي» الذي أشرنا إليه أعلاه.


© FDC

أبعاد التربية البيئيَّة

المعاني والأنواع المتداولة:
معنى البيئة: كل ما هو خارج عن كيان الإنسان (الهواء، الماء، الأرض، البناء، الكائنات الأخرى).
البيئة بالمعنى العلمي في ثلاثة أبعاد: بُعد اقتصادي، بُعد اجتماعي، بُعد فيزيائي طبيعي.
أنواع البيئة: البيئة المدرسية، البيئة الجامعية، البيئة الصناعية، البيئة المؤسساتية، البيئة المجتمعية، البيئة الوطنية (الزراعية، الصناعية، الثقافية، الصحية، السياسية، الروحية)، البيئة العالمية نسبة إلى علاقة الإنسان بكل بيئة.
وهذا ما يحفّزنا على طرح إضاءات على الأبعاد المختلفة للتربية البيئية من منظور شمولي تكويني بحيث يتم ترتيب الأبعاد كما يأتي:

- الأبعاد الفكرية.
- الأبعاد الوطنية.
- الأبعاد الإنسانية.
- الأبعاد الطبيعية.
- الأبعاد الجمالية.
- الأبعاد الاجتماعية.
- الأبعاد الصحية.
- الأبعاد الاقتصادية.
- الأبعاد السكانية.
- الأبعاد التربوية.

الأبعاد الفكرية: تسعى التربية البيئية إلى بناء حالة فكرية راقية تؤكد على أهمية البيئة كحاجة إنسانية مطلقة تشكّل مقاربة ذاتية قائمة على القناعة إلى درجة أنها تصبح عقيدة فكرية سامية تتحكم بسلوكيات الإنسان وعلاقته مع أقرانه ومع الطبيعة.

الأبعاد الوطنية: باعتبار أن المحيط الذي ينتمي إليه الإنسان هو بالدرجة الأولى وطن قائم على دستور معيَّن، يؤكد الإيمان بسيادة الأرض والهواء والماء ضمن حدود دولية مرسومة ومتفق عليها، تشكّل إضافةً إلى الشعب والمؤسسات كيانًا اسمه (الوطن– الدولة).

الأبعاد الإنسانية: انطلاقًا من اعتبار البيئة واحدة والإنسان هو هو، والطبيعة هي هي، والمخاطر هي هي، والحلول تعني المجتمع ككل، يعتبر البُعد الإنساني للتربية البيئية النافذة الأهم لتبادل المعارف والمعلومات واقتراح الحلول التي تخدم جميع الناس أينما حلّوا على الكرة الأرضية.

الأبعاد الطبيعية: هي الأرض، لا بل هي الكون الحاضن للجنس البشري منذ كان. وللطبيعة تحولات ذاتية تفاعلية تراكمية تتجسد بظواهر طبيعية قد تكون مدمِّرة مثل الفياضانات، الانهيارات، الهزات الأرضية، التسونامي والبراكين، الانحباس الحراري، ذوبان الجليد، الأمطار الحمضية ... إلخ.

الأبعاد الجمالية: في هذا المجال، تجدر الإشارة إلى أن الطبيعة كبيئة خلابة وكجنّات متنوعة ولوحات رائعة كانت ولم تزل مصدر الوحي للشعراء في وصف جمالها، وللفنانين في رسم لوحاتها، وهي بالتالي محل إعجاب لكل ناظر إليها. والأبعاد الجمالية لا تقتصر على الطبيعة الفيزيائية- الكونية بل تتخطاها إلى كل الإنشاءات التي أشادها الإنسان في مكان سكنه أو في وطنه من قصور، ودور للعبادة، ومتاحف، ومعالم عمرانية أخرى متنوعة، بحيث تعبِّر هذه الإنشاءات بأشكالها، وطرائق بنائها، ومضمون بنيانها عن البيئة التي انبثقت منها. لذا جاء تصنيف الكيانات المبنية أو العمرانية، أو شكل وتنظيم الأحياء والأبنية والطرقات وغير ذلك متطابقًا لهذه البيئة بحيث يقال على سبيل المثال هذا ستيل Style أوروربي، صيني، ياباني، أميركي، عربي آسيوي ...إلخ. فأصبح لكل شعب طابعه العمراني المميّز، وجماليته الخاصة بفعل تفنن إنسان هذه البيئة أو تلك وإبداعاته وقدرته على تحقيق قيمة مضافة على جمال الطبيعة.

الأبعاد الاجتماعية: من الطبيعي جدًا أن يكون الإنسان الفرد ابن عائلة ما وعضوًا في مجتمع ما، له هويته الوطنية كمواطن، وله كينونته الإنسانية كإنسان، يقيم في مكان ما ويتنقل من مكان إلى آخر، لذا كان من الضرورة بمكان أن يكون لهذا الإنسان بيئته الاجتماعية المتعددة الأبعاد بحيث يكون هو ابن بيئته بجميع تقاليدها يعيش عاداتها ويتشرب مشاربها الثقافية والفكرية والإيمانية والعقائدية.
حتى أنه يتميز بطريقة النطق أو اللغة واللهجة تأثرًا بتلك البيئة أو بذاك المحيط، كما يؤثر هو فيها على قاعدة التفاعل المتبادل والتأصل بالتراث والقِيَم التي تسود تلك البيئة.

الأبعاد الصحيّة: على سبيل المثال، تتميز البيئات الجبلية بنقاوة الطبيعة ونظافة الهواء، وكذلك البيئات القروية أو تلك القريبة من الغابات ولاسيما الغابات البريّة، وبالتالي تتميز البيئات المُدنية بعدم النقاوة ومنها ما يصل إلى حد التلوث الضار فيطلق عليها «بيئة ملوثة». ولأن الإنسان يأكل ويتغذّى من منتوجات الطبيعة، ويتنشق الهواء كحاجة لا مناص منها فإن صحته تتأثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بنظافة البيئة التي يحيا فيها وسلامتها.
لذلك، تُعتبر الأبعاد الصحية للبيئة من أهم المؤثرات في حياة البشر. بحيث تتركز الجهود على الحد من آثار الملوثات ولا سيما تلك الناتجة من الاستخدامات السيئة للتكنولوجيا ولوسائل النقل ولمختلف أنواع المستهلكات التي أصبحت اليوم مصدر قلق لكل إنسان يعيش على وجه الأرض.
إن كثرة الأمراض ولا سيما السيئة منها المنتشرة في كل أنحاء العالم ما هي إلا نتيجة طبيعية وأكيدة لما تعاني منه البيئة العالمية ككل من مشاكل متصلة بصحة الإنسان وطرق حياته.

الأبعاد الاقتصادية: بقدر ما تكون البيئة محصّنة ونظيفة، وبقدر ما تكون المنتوجات الصناعية قائمة على معايير السلامة العامة، والسلامة الصحية، والسلامة البيئية، بقدر ما تكون حركة التقدم الاقتصادي متوازنة ورائجة.

ولهذه الأسباب، تسعى الأسواق العالمية للتعامل مع المنتوجات التي تصدر من بلدان تكون نظيفة، تحترم معايير السلامة الإنسانية والصحية وتحترم معايير النوعية وسلامة المركّبات التي يفترض ألاّ تضر بالإنسان وصحته. ومن هنا يكون للبُعد الاقتصادي في أية بيئة وزنًا خاصًا ينعكس إيجابًا على أي مجتمع إن على المستوى الصناعي، أو الزراعي أو السياحي.

الأبعاد السكانية: مما لا شك فيه أن الانفجار السكاني الذي تشهده بعض مناطق العالم، وهي واسعة، هو من الأمور الضاغطة على أساليب الحياة وأنماطها. وهنا لا بد من العودة إلى نظرية «مالتوس» MALTHUS المفكر الإنكليزي التي تقوم على المعادلة الآتية:
«إذا كان تزايد كميات الغذاء يتم بطريقة Progression Arithmétique فإن عدد السكان في العالم يتزايد ويتم على أساس Progression Géométrique لذا فمن المحتمل ألاّ يكفي الإنتاج الغذائي عدد السكان على الأرض بحلول عام ٢٠٠٠».
إن هذه النظرية عندما صدرت عن «مالتوس» في الستينيات كان عدد سكان العالم لا يتجاوز الـ ٣ مليارات شخص، فكيف الوضع اليوم؟ والعدد يصل إلى أكثر من ٧ مليارات شخص يقطنون الكرة الأرضية ما أسهم في اتساع مساحات الفقر والعوز وانتشار الأمراض ولا سيما السرطانية منها والسّيدا، وهذا ما هو حاصل في مناطق شاسعة من إفريقيا وبعض مناطق آسيا وغيرها على الرّغم من تزايد حجم الإنتاج الغذائي بفضل التطور التكنولوجي وتقدم الأبحاث والمعالجات الطبية.

الأبعاد التربوية: من المؤكد أن تُعالَج في هذه الاستراتيجية الوطنية مواضيع البيئة بأبعادها التربوية المختلفة، لذا أعطيت الخطّة عنوانًا هو «التربية البيئية». ومن الملاحظ أن البُعد التربوي للبيئة بدأ يأخذ مداه اعتبارًا من ما بعد منتصف القرن الماضي بشكل عام، وانطلاقًا من التسعينيات بصورة خاصة في العالم كما في لبنان، لذا كان لخطّة النهوض التربوي التي صدرت في لبنان عام ١٩٩٤ أن تعطي البُعد التربوي للبيئة أهمية خاصة، وكذلك المناهج التعليمية التي صدرت عام ١٩٩٧، ومن الملفت أن تعدُّد المؤتمرات العالمية تحت عناوين متصلة بالتربية البيئية تعطي صورة واضحة عن الاهتمام العالمي بموضوع مشترك وضرورة ولوج باب التربية للمحافظة على سلامة البيئة بحيث كان عنوان مؤتمر ستوكهولم في السويد عام ١٩٧٢ **«التربية كركن من أركان المحافظة على البيئة»**، وعنوان مؤتمر بلغراد – يوغوسلافيا ١٩٧٥ **«كيف السبل لبلوغ أهداف التربية البيئية»** تأكيدًا على الأولوية المعطاة للتربية البيئية.
من هنا، فإن من المهم أن نذكّر بقَول أستاذ البيئة الشهير «ليوبولد» الذي قال:
«إننا نحقق فكرة أخلاقية للمحافظة على الأرض حين ننظر على أنها مجتمع ننتمي إليه، وبذلك يمكننا أن نستخدم الأرض بطريقة تنم عن الحب والاحترام».

وهذا لن يتحقق إلا من خلال التربية البيئية بأبعادها كافة إن في المنزل أو في المدرسة أو في المجتمع.


©AFDC

واقع التربية البيئية ومعطياتها في لبنان والعالم والإشكاليات المطروحة حولها

المشكلات البيئية الرئيسية:

الانفجار السكاني، التلوث البيئي، التحولات الطبيعية، التكنولوجيا الصناعية، استنزاف الموارد الطبيعية.

الوضع في لبنان:

من خلال دراسة حول الوضع البيئي في لبنان: السياسات البيئيّة المتّبعة والإجراءات المطلوب اتخاذها، إعداد جمعية الثروة الحرجية والتنمية ٢٠١١، التي تناولت في القسم الثاني المشاكل البيئية الراهنة وآثارها كالآتي:

تلوّث الشاطئ[١]:

تعاني الشواطئ من مشكلة شفط الرمول كما هي الحال في الناقورة وصور. أما في صيدا فقد تحوّل مكب النفايات على الشاطئ إلى جبل من النفايات مشكّلا مصدرًا للتلوّث ليس فقط للشاطئ اللبناني وإنما للشواطئ في الدول المجاورة للبنان أيضًا. وبين صيدا وبيروت تكثر المشاريع الصناعية والمباني المشيّدة بطريقة غير قانونية. وفي محيط المطار نرى انتشارًا للأحياء الفقيرة التي بُنيت خلال الحروب العبثية في لبنان. ويتكرر المشهد في الساحل الشمالي حيث تشيّد المشاريع التجارية بشكل عشوائي، فتردم ملايين الأمتار المربعة من البحر. وكذلك في البترون وساحل الكورة حيث تتلوّث مياه البحر بسبب مخلّفات المصانع المنتشرة على الشاطئ.

ولا ننسى مشكلة التلوّث النفطي التي شهدها لبنان في العام ٢٠٠٦ بسبب العدوان الإسرائيلي، إذ أدّى تفجير خزانات النفط في منطقة الجيّة إلى تلوّث أكثر من ٧٥٪ من الشاطئ ما زالت آثاره ظاهرة إلى الآن على الرغم من كل الجهود التي بُذِلَت لتنظيف الشاطئ.

تلوّث المياه العذبة[٢]:

بالإضافة إلى الهدر في استخدام المياه، يواجه قطاع المياه مشكلة خطيرة في لبنان وهي التلوّث الناجم عن غياب شبكات الصّرف الصحّي، واستخدام الجُوَر الصحيّة المفتوحة القعر، الأمر الذي يؤدي إلى تسرّب المياه الآتنة إلى المياه الجوفية. كما أن عددًا كبيرًا من أنهر لبنان الدائمة الجريان أصبحت ضفافها مكانًا للتخلّص من نفايات المصانع والمطاعم والمشاريع السياحية، حيث سجّلت بعض الأنهر نسبة عالية لتسمم المياه. أضف إلى ذلك الاستخدام المفرط من قبل المزارعين للمبيدات الزراعية التي تمتصها التربة وتتسرّب إلى المياه الجوفية وتصب في مجاري المياه والأنهر.

---

١ – طوني عساف، Lebanese Coastal Zone، وزارة النقل والأشغال العامة، مديرية النقل البحري، ٢٠٠٩، ص ١-١٥.

٢ – تقرير صادر عن وزارة البيئة اللبنانية، The National Environmental Action Plan (NEAP)، لبنان، ٢٠٠٥، الفصل الثاني.

أما أسباب هذا التدهور فمتعددة، نذكر منها النمو السكّاني السريع، التطور الاجتماعي والاقتصادي، زيادة المساحات السكنية والصناعيّة والتجاريّة والزراعية، أضف إلى ذلك سوء إدارة هذا المورد من قبل المؤسسات المعنية والنقص في التشريعات والقوانين التي تنظم استخدام الموارد المائيّة.

ولكن يبقى العنصر الأخطر وهو قلة وعي الناس حول أهمية المحافظة على هذا المورد، حيث تقدّر وزارة الطّاقة والمياه بأن ٣٥٪ من المياه تهدر في الاستخدام المنزلي والصناعي.

في الوقت الذي تقدر فيه كمية المياه المتوافرة الإجمالية في لبنان، بما في ذلك مياه الأنهر والينابيع والسدود والمياه الجوفية، بحوالى ٢٠٠٠-٢٧٠٠ مليون م٣ سنويًا. وهذا يفوق الطلب على المياه المتوقع بحوالى ١٨٠٠ مليون م٣ بحلول عام ٢٠٣٥ غير أن انتشار التلوث يحد من قدرة الحكومة على تلبية الحاجة إلى المياه في المستقبل. ويستهلك الري المقدار الأكبر من المياه في البلاد (٦١٪) مع كفاءة متدنية إذ لا تزال القنوات المفتوحة تشكّل أغلبية الشبكات (وزارة الطاقة والمياه، ٢٠١٠).

تلوّث الهواء وتغيّر المناخ:

في لبنان، تتركز أهم مواقع تلوث الهواء في تجمعّات المدن الكبرى مثل بيروت وطرابلس، وذلك بسبب الغازات المنبعثة من السيارات وغيرها من الآليات ومن مواقع المعامل مثل معامل الكهرباء في الذوق والجيّه، ومثل معامل الإسمنت في شكا وسبلين. ولكن لا يعتبر لبنان من الدول المساهمة بشكل ملحوظ في مشكلة تغيّر المناخ عالميًا إذ تقدَّر نسبة الانبعاثات التي يطلقها لبنان في الجو سنويًا بـ ٠,٠٧٪ من الانبعاثات في العالم، وإنما آثار تغيّر المناخ على لبنان كبيرة، إذ سيؤدي ذلك إلى اختفاء غاباته وخصوصًا غابات الأرز بسبب ارتفاع الحرارة وتناقص الثلوج وازدياد وتيرة الحرائق وتكاثر الحشرات والآفات. كما سيؤدي ارتفاع منسوب مياه البحر إلى خسارة في المساحات الشاطئية [٣].

ولوقف تفاقم مشكلة تغير المناخ، يجب تقليص انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون بأكثر من ٨٠٪ بحلول العام ٢٠٥٠. في لبنان، وعلى أثر قمة كوبنهاغن التي عقدت في كانون الأول من العام ٢٠٠٩، التزمت الحكومة اللبنانيّة بخفض معدل انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون في الجو بنسبة ١٢٪ مع حلول العام ٢٠٢٠ من خلال عدد من المشاريع التي تعمل حاليًا على تنفيذها.

وخلال العقد الأخير، أحرز لبنان تقدّمًا ملحوظًا في مراقبة نوعية الهواء. وأطلقت كل من جامعة القديس يوسف وبلدية بيروت برنامجًا أوليًا لمراقبة جودة الهواء عام ٢٠٠٣ باستخدام ٢٣ محطة مراقبة لجمع العيّنات وتحليل ملوّثات الهواء الرئيسة في بيروت. ثم جرى توسيع هذا البرنامج عام ٢٠٠٨ ليغطي منطقة بيروت الكبرى بمشاركة الجامعة الأميركية في بيروت. وخارج إطار بيروت الكبرى، يشارك كل من مركز رصد البيئة والتنمية في اتحاد بلديات الفيحاء وجامعة البلمند في مراقبة جودة الهواء. وتؤكد سلسلة البيانات أنه فيما تبقى مستويات ثاني أوكسيد الكبريت مقبولة في بيروت، إلا أن قيم ثاني أوكسيد النيتروجين والبروميثيوم تفوق المعايير والمبادئ التوجيهية ذات الصلة المحددة من قبل منظمة الصحة العالمية. وعلى الرغم من أنّ لبنان يُصدِر اليوم بيانات أكثر حول نوعية الهواء مقارنةً بالبيانات التي كانت متوافرة منذ عشر سنوات، إلا أنّه لا يزال في حاجة إلى وضع قاعدة بيانات متاحة للجميع حول نوعية الهواء والحفاظ عليها، إضافة إلى اعتماد مؤشر لنوعية الهواء بغية نشر هذه البيانات بشكل يوميّ على المواطنين اللبنانيين.

٣- وزارة البيئة اللبنانية تحضيرًا للمشاركة في قمة العالم لتغير المناخ في كوبنهاغن،٢٠٠٩.

ولحماية الغلاف الجوي، أنشأت وزارة البيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحدة الأوزون الوطنية لاحترام الالتزامات بموجب بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون. وفي إطار مكافحة التغير المناخي، أصبح لبنان طرفًا موقّعًا على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وهو يرفع قوائم جردة وطنية بغازات الدفيئة إلى مؤتمر الدول الأطراف. وقد قدّم لبنان جردتين للسنتين ١٩٩٤ و٢٠٠٠، بما في ذلك تقييم لهشاشة صمود البلاد في وجه التغير المناخي واستراتيجيات تكيّف وتخفيف عدّة، بغية الحد من انبعاثات غازات الدفيئة. غير أنّ لبنان قد التزم بشكل طوعي في زيادة حصة الطاقة المتجددة لتبلغ ١٢٪ بحلول العام ٢٠٢٠.

الغابات[٤]:

تشير الدراسات والإحصائيات إلى أن الغطاء الحرجي في لبنان قد تقلّص بشكلٍ مخيف منذ الستينيّات إلى الآن. إذ تقدّر المساحة الإجمالية للغابات في لبنان حاليًا بحوالى الـ١٣٪ بعد أن كانت أكثر من ٣٠٪ في العام ١٩٦٠(المرجع: FAO/AFDC).

تحتل حرائق الغابات المرتبة الأولى في الأسباب المؤدية إلى خسارة الغطاء الحرجي في لبنان ٢٠٠٧. ويمتد موسم الحرائق من حزيران إلى تشرين الثاني من كل عام مع نسبة مرتفعة في عدد الحرائق في آب وأيلول علمًا بأن شهر تشرين الأول يسجل أخطر الحرائق.

إن ٨٠٪ من غابات لبنان مهدّدة بخطر حرائق الغابات وهي تقضي سنويًا على ما يقارب الـ١٥٠٠ هكتار. و٩٠٪ من الحرائق تبدأ من الأراضي الزراعية وجوانب الطرقات.

تقضي حرائق الغابات على الثروة الحرجية بوتيرة أسرع من كل مبادرات إعادة التحريج مجتمعة. وقد أطلقت منذ العام ٢٠٠٩ مجموعة من مبادرات الوقاية من الحرائق ومكافحتها، بما في ذلك إعداد خريطة مخاطر الحرائق المتوقعة في المناطق المعرضة لحرائق الغابات.

ولعل مبادرة القطاع الخاص بين العام ٢٠٠٨ والعام ٢٠٠٩ في مجال المساهمة في الحد من حرائق الغابات الدليل الأكبر على انخراط المؤسسات والشركات في العمل البيئي. فعلى أثر حرائق الغابات في العام ٢٠٠٧، وبدعوة من وزير الداخلية والبلديات وجمعية الصناعيين أسهم القطاع الخاص بشراء ثلاث طوّافات عبر جمعية «أخضر دايم» لمكافحة حرائق الغابات وضعت بتصرّف الجيش اللبناني بعد أن قدّمت هبة إلى الحكومة اللبنانيّة[٥].

كما تقوم سنويًا أكثر من ٢٠ شركة ومؤسسة خاصّة بالتبرّع سنويًا من أجل إعادة تأهيل المواقع الطبيعيّة المتضررة من الحرائق، حيث تم إعادة تحريج ما يزيد على ٣٠ ألف شجرة في مختلف المناطق اللبنانية من خلال مساهمات القطاع الخاص[٦].

من ناحية أخرى، هناك توجّه عام لدى القطاع الخاص لخلق فرص عمل خضراء، ولتحويل الأبنية والمنشآت التي تعمل فيها إلى أبنية خضراء تسهم في حماية البيئة والحد من التلوّث البيئي ولا سيما في مجال توفير استخدام الطّاقة، الأمر الذي تزايد اعتماده على أثر قمة كوبنهاغن لمكافحة تغيّر المناخ.

إلا أن هذه الحركة في لبنان ما زالت محصورة ببعض الشركات والمؤسسات المشاركة، فالمطلوب هو وضع سياسات عامة تشجع المستثمرين على حماية البيئة من ناحية وتلزمهم بتنفيذ استثماراتهم بطرق تراعي حماية الموارد البيئية المختلفة ومن هنا تبدو أهمية هذه الاستراتيجية المتعلقة بالتربية البيئية.

٤- جورج متري، مرجع سبق ذكره،٥٤.

٥- وزارة الداخلية والبلديات اللبنانية، السجل الأبيض، ٢٠٠٩،

٦- الموقع الالكتروني لجمعية الثروة الحرجية والتنمية AFDC، www.afdc.org.lb

الصيد البرّي والمحميّات[٧] :

إن «هواية الصيد» كما يطلقون عليها تنتشر بشكل كبير بين الشباب اللبناني. ففي بلد صغير مثل لبنان مع عدد سكان يبلغ حوالى ٣,٥ مليون نسمة، يوجد حوالى أربعمئة ألف صياد أي حوالى ١٢٪ من عدد السكان معظمهم يمارسون هواية الصيد من دون رخص قانونيّة.

وبالرغم من حظر الصيد في لبنان منذ سنوات، فمن أصل ٢٩ نوعًا من الطيور مهدَّدة بالانقراض في منطقة الشرق الأوسط فإن هناك ١٤ نوعًا منهم موجودون في لبنان. وإذا استمر الوضع على ما هو الآن، فإن العديد من الطيور سوف توقف التكاثر وتختفي من لبنان. وبما أن لبنان يعتبر من أهم الممرات للطيور المهاجرة، خصوصًا «الطيور المحلقة» "Soaring Birds"، لذلك، تعتبر كل الطيور التي تستخدم هذا الممر للعبور ما بين أوروبا وإفريقيا تحت الخطر.

منذ العام ١٩٩٢، حدد لبنان ١٤ منطقة محمية تغطي ٢,٥٪ من أراضيه. وتشكّل وزارة البيئة السلطة المرجعية الحكومية الرئيسة المسؤولة عن إدارة المناطق المحمية في لبنان. بالإضافة إلى ذلك، يتباهى لبنان بتمتّعه بـ٣ محميات محيط حيوي (٤٪ من الأراضي) و١٣ غابة محمية و١٦ موقعًا طبيعيًا محميًا/مناظر طبيعية محمية و٤ مواقع رامسار و٥ مواقع على لائحة التراث العالمي وعلى الأقل ١٥ منطقة طيور مهمة. ومع أن لبنان يتمتع بسجل مبهر للمناطق والمواقع المحمية، إلا أن معايير تحديد المناطق المحمية وإدارتها بقيت مبهمة حتى تاريخ حديث.

التنوّع البيولوجي:

تتضمن المورفولوجيا الجغرافية اللبنانية تنوعًا بيولوجيًا هائلاً يجب الحفاظ عليه للأجيال المستقبلية. وإن كان التنوّع البيولوجي والغابات مصدر خدمات نظم بيئية لا تقدّر بثمن ومصدر دعم لأعداد هائلة من الوظائف بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلا أن الأنشطة البشرية تؤدّي إلى تدهور سريع في هذه الموارد (الصيد غير القانوني وصيد السمك الجائر والرعي الجائر وقطع الأشجار والتوسع الزراعي والزحف الحضري ... إلخ). بالإضافة إلى ذلك، يشهد لبنان إدخال أنواع نباتات وحيوانات دخيلة غير أصلية. والأمر نفسه يصح على الأنواع الزراعية والكائنات المعدلة جينيًا على غرار المنتجات الغذائية التي دخلت إلى البلاد من دون أي رقابة ولا سيطرة ملائمة.

واعترافًا منها بقيمة التنوع البيولوجي بالنسبة إلى المجتمع وبمخاطر تدهور التنوّع البيولوجي، وقّعت الحكومة اللبنانية اتفاقية التنوع البيولوجي عام ١٩٩٢، وصدّقت عليها عام ١٩٩٤ (القانون رقم ٩٤/٣٦٠) وقد اتخذت مذّاك خطوات ملحوظة لتعزيز الحفاظ على الثروة النباتية والحيوانية. وقد وقّعت الحكومة اللبنانية وأبرمت العديد من الاتفاقيات المعنية بالحفاظ على التنوّع البيولوجي والموارد الجينية.

الأراضي: المقالع والكسّارات[٨]:

ارتفاع هوة المقالع: التي أصبحت تتعدى الـ١٠٠ م في معظم المقالع، مع أن القانون حددها بثلاثة أمتار فقط.

البعد عن المساكن: يحدد قرار التنظيم المدني البعد من أي تجمع مؤلف من خمسة منازل بألف متر، وبنظرة سريعة إلى مقالع نهر الموت وأنطلياس مثلاً نجد أن المقالع أصبحت على حافة المنازل.

٧- بول أبي راشد، حقيبة توعية حول الطيور في لبنان، جمعية الأرض لبنان، ٢٠٠٢، ص ١-٥.

٨- فادي بو علي، دراسة عن واقع المرامل والكسارات في لبنان، جمعية الثروة الحرجية والتنمية، ٢٠٠٩، ص ٥-٧.

البعد عن ينابيع المياه ومجاري الأنهر: على الكسّارة أن تكون على بعد ألف متر على الأقل من أي نبع أو مصدر للمياه. ولكن إذا أخذنا كسارات أنطلياس على سبيل المثال لا الحصر نجد أنها تقع مباشرة فوق نبع فوار أنطلياس.
التفجير: الذي لا يتلاءم مع التقنيات الحديثة، إذ يعمد أصحاب المقالع إلى اتباع عملية التفجير الأفقي بدلاً من طريقة من الأعلى إلى الأسفل، فيحفرون مغاور يضعون فيها أطنانًا من المواد المتفجرة، إلى درجة أن البعض منها أحدث ما يشبه الهزة الأرضية سجلت على مرصد بحنس ٣,٤ درجات على مقياس ريختر. بالإضافة إلى استعمال نيترات السماد الكيميائي الملوثة بدل البارود للتفجير.

ولتعزيز إدارة الأراضي المستدامة، طلب مجلس الوزراء من مجلس الإنماء والإعمار إعداد الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية. تقترح الخطة بصورة خاصة مجموعة موحّدة من فئات استخدام الأراضي تشمل الأراضي اللبنانية ككل ويحدّد مناطق حماية عدّة ذات أهمية إيكولوجية وإرثية على المستوى الوطني. ويشكّل دعم الحكومة الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية منعطفًا مهمًا في تخطيط استخدام الأراضي. ولكن ولسوء الحظ، لن يغيّر هذا المرسوم من تخطيط استخدام الأراضي في البلاد إلى حد كبير ما لم تبذل الحكومة اللبنانية جهودًا واعية ومستدامة لإدخال الخطة الشاملة في أنظمة التنظيم المدني الإقليمية وتستخدم هذه الخطة لتوجيه استراتيجيات التنمية الاجتماعية والاستثمارات ذات الصلة. وعلى المجلس الأعلى والمديرية العامة للتنظيم المدني تعميم الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية في كل العمليات وبالتوافق الكلي مع البلديات المحلية.

التشوّه العمراني في لبنان[٩]:

يشهد لبنان حاليًا حركة عمرانية على نطاق واسع ذات عواقب بيئية سلبية لا يستهان بها خصوصًا أن معظم المعنيين في قطاع البناء من مستثمرين ومقاولين ومهندسين ينفذون مشاريعهم من دون أي مراعاة للبيئة وللأسس الحقيقية لرفاهية الإنسان وسلامته.
ومما لا شك فيه أن النمو الديموغرافي خلال ٣٠ عامًا بنسبة ١،٢ مليون نسمة سيترجم إلى زيادة في عدد المساكن حيث من المتوقع أن يتم بناء ٥٦٠ ألف وحدة سكنية لغاية العام ٢٠٣٠ بمعدل ١٧ ألف وحدة سكنية سنويًا[١٠]، وخصوصًا في المناطق الساحلية التي تتركز فيها حاليًا معظم الخدمات، وهذا بالتالي سيؤدي إلى زيادة الضغط على مختلف الموارد وإلى تغيير المعالم الطبيعية من أجل استيعاب هذه الزيادة.

النفايات الصلبة[١١]:

تشكل النفايات المنزلية، أي تلك التي تأتي من البيوت، المحلات التجارية، وتنظيف الشوارع حوالى ٩٠٪ من إجمالي النفايات المنتجة في لبنان. أما النفايات العضوية فتشكّل الجزء الأكبر من هذه الكمية حيث تصل نسبتها إلى ٦٣٪ في منطقة بيروت الكبرى، في ما تنخفض إلى حوالى ٥٠٪ على المستوى الوطني.

٩- مقالة في جريدة الأخبار،التشويه العمراني في لبنان، العدد رقم ١١٥١٢، تاريخ ٢ شباط ٢٠١٠

١٠- الجمهورية اللبنانية مجلس الإنماء والإعمار بالتعاون مع المديرية العامة للتنظيم المدني، مرجع سبق ذكره، ص ٢١-٢٢.

١١- Massoud, M.A., EL-Fadel, M.,and Malak; Assessment of public vs private MSW management: a case study ,Management, Journal of Environment ,٢٠٠٣ p,٢٥-٧

ينتج لبنان سنويًا أكثر من ٢ مليون طن من النفايات الصلبة، وكل لبناني ينتج ٥٠٠ كلغ من النفايات كل عام، وهو رقم أعلى من معدل إنتاج الفرد للنفايات في اليابان (٤٠٠ كلغ) وأقل من الولايات المتحدة الأميركية (٨٠٠ كلغ). ولكن طريقة تزايد إنتاج النفايات في لبنان وعدم وجود حل للمشكلة يظهر بأنه مع العام ٢٠٢٤ سيصبح معدل النفايات السنوي ٤،٥ مليون طن والمعدل الفردي ٨٠٠ كلغ.

وتشير الدراسات إلى أن تركيبة النفايات في لبنان تبدو على الشكل الآتي: إن النسبة الأكبر من النفايات هي عضوية إذ تصل إلى ٦٣٪، الورق والكرتون ١٦٪، البلاستيك ٧٪، الزجاج ٥٪، الحديد ٤٪ ومختلف ٥٪.
ويتم حاليًا في لبنان جمع ٩٥٪ من النفايات من القرى و١٠٠٪ في المدن، ولكن طريقة الجمع تختلف من منطقة إلى أخرى، كما يتم استخدام النفايات العضوية من أجل تحضير الأسمدة الزراعية التي تختلف نوعيتها بحسب طريقة الجمع.
وباختصار تعالج النفايات حاليًا كالآتي: ٤٦٪ طمر، ٣٧٪ رمي عشوائي، ٨٪ إعادة تدوير (Recycling)، ٩٪ تسبيخ (Composting).
ويعاني قطاع النفايات الصلبة من عدم وجود خطة وطنية شاملة لمعالجته باستثناء النفايات المنزلية المنتجة في منطقتي بيروت الكبرى وطرابلس والتي لا تزال تعالج بحسب الخطوط العريضة لخطة الطوارئ التي وضعت في العام ١٩٩٧.
إلا أن الخطة لم تحقق الأهداف المرجوّة منها، وكان نتيجة ذلك أن مطمر الناعمة استقبل حوالى ٨٠٪ من إجمالي النفايات عوضًا عن الـ٤٠٪ المتفق عليها. أما الأنواع الأخرى من النفايات كالنفايات الصناعية، ونفايات المستشفيات التي تنتج ١١ طنًا يوميًا، والمسالخ التي تنتج ٤٠ الف طن سنوياً، والإطارات التي تشكل ١٤٠٠٠ طن سنوياً، فرغم خطورتها، يتم التعامل معها بطرق غير سليمة بيئيًا حيث تدمج مع النفايات المنزلية أو ترمى في الطبيعة أو تحرق في تظاهرات الاحتجاج في الشوارع[١٢].

وفي شهر كانون الثاني من العام ٢٠١٢، وافق مجلس الوزراء (القرار ٣٤) على قانون الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة الذي يلحظ تكنولوجيا تحويل النفايات إلى طاقة. ويفصّل هذا القانون الأولويات والمبادئ العامة والمسؤوليات (الوزارات، البلديات، إلخ.)، بالإضافة إلى الإطار المؤسسي للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة بما فيها المنزلية والخطرة وغير الخطرة. وينتظر القانون موافقة البرلمان عليه. والجدير بالذكر أن منظمات عدّة قد أطلقت حملات إعادة تدوير الورق على نطاق ضيّق، كما بدأ عدد من المتاجر والمراكز التجارية الرائدة في توفير الأكياس الصديقة للبيئة والقابلة للتحلّل البيولوجي للزبائن (بعضها يوزّع مجانًا). ويمكن تعزيز هذه المبادرة من خلال ضريبة بيئية (أو رسم إلزامي) على أكياس البلاستيك العادية غير القابلة للتحلّل وهي مستخدمة في لبنان.

١٢- تقرير حالة البيئة في لبنان، وزارة البيئة، ٢٠٠٢.

الغاية من التربية البيئية

جعل التربية البيئيَّة جزءًا لا يتجزأ من التربية التكوينيّة لإنسان القرن الواحد والعشرين، وبالتالي جعلها خيارًا استراتيجيًا طوعيًا على أساس قناعات فرديَّة ومجتمعيَّة ووطنيَّة وإنسانيَّة من منطلق أن إشكاليات التربية هي هي وأن الإنسان هو هو في أي مكانٍ كان أو في أي زمان، وبالتالي جعلها قيمة مضافة تمثل الأولوية المطلقة في سلّم القيم المجتمعي في لبنان.


© WWF

الأهداف العامة للتربية البيئية

تهدف التربية البيئية إلى:

- تطوير مناهج التعليم بما يخدم إدماج مفاهيم التربية البيئية في هذه المناهج بحسب مراحل التعليم وأعمار التلامذة.
- تحفيز الإدارة المدرسية باتجاه الانخراط في أنشطة متصلة بالبيئة المحلية وزيادة فعالية هذه الإدارة في هذا المجال.
- تحفيز المعلمين باتجاه تبني التربية البيئية كمحور تعليمي جوهري إلى جانب المحاور التعليمية الأخرى.
- رفع جهوزية المعلمين باتجاه زيادة ثقافتهم البيئية وتعزيز فعاليتهم في مقاربة المشاريع البيئية وتنفيذها.
- بناء حالة من الافتخار لدى التلميذ ليصبح صديقًا حميمًا للبيئة وليكون فعلاً ابن بيئته التي ينتمي إليها.
- جعل التربية البيئية قيمة بحد ذاتها معيشة في يوميات الإدارة المدرسية والمعلم والتلميذ وجعلها مساحة مشتركة بين المدرسة والبيئة المحلية.
- جعل الأنشطة البيئية جزءًا لا يتجزأ من خدمة المجتمع المحلي وبالتالي المجتمع اللبناني الأوسع.
- زيادة وعي التلامذة ومعارفهم باتجاه مختلف محاور التربية البيئية وتنمية شخصية المتعلم على قواعد محبة البيئة والحفاظ عليها ورفع الضرر الذي قد يلحق بها وهذا لا يكون إلا بربط الممارسات والمهارات اليومية بالسلوكيات اليومية.
- جعل التربية البيئية مسار حياة لكل تلميذ ولكل مواطن.
- تعميم ثقافة التربية البيئية بما يخدم حماية الإنسان في لبنان وحماية الطبيعة وزيادة جمالية الوطن كبلد مضياف قائم على شاطئ البحر المتوسط وله آفاقه وإطلالته باتجاه العالم شرقًا وغربًا.
- تنمية الشعور الإنساني العام لدى المتعلم باعتباره فاعلاً ومتفاعلاً مع أخيه الإنسان على قاعدة أن لبنان الأرض هو جزء لا يتجزأ من هذا الكون يتأثر في كل أزماته البيئية ويؤثر فيها سلبًا وإيجابًا.
- جعل التربية البيئة نافذة مشرفة تطل من خلال المدارس بإداراتها ومعلميها على ما هو أبعد وأسمى وأرقى من حاجة خاصة أو حاجة محلية ضيقة باعتبارها تؤسّس لخلق حالة من الحب بين الإنسان وبيئته مهما تشعبت آفاقها.

الأطر العامة للتربية البيئيّة

> المبدأ:
التربية البيئية حاجة آنيّة ومستقبلية ما يجعلها تربية مستدامة وشاملة.

> المناهج:
توفير مناهج مطورة تستوعب محاور التربية البيئية وأنشطتها ما يعني أنها مادة تعليمية.

> الإدارة المدرسية:
إدارة مدرسية فاعلة وملتزمة تعبر عن نفسها كمرجعية تربوية لجعل التربية البيئية جزءًا لا يتجزأ من استراتيجية وعمل المدرسة وجعل المدرسة جزءًا لا يتجزأ من المجتمع.

> الأبنية المدرسية:
أبنية مدرسية صديقة للبيئة تشكل إطارًا يؤهّل لممارسة أنشطة بيئية متنوعة وتنفيذها.

> الكوادر:
كوادر تعليمية تتمتع بحس بيئي وثقافة عالية تجاه البيئة تجعل من محاور التربية البيئية جزءًا من قناعتها التي تنعكس ممارسات يومية في الصفوف وخارج الصفوف، في المدرسة وخارج المدرسة.

> خدمة المجتمع:
اعتبار المجتمع المحلي إطارًا لبناء مروحة واسعة من المشاريع البيئية وتنفيذها بما ينسجم مع تنوع وحجم المجالات البيئية المختلفة في هذا المجتمع.

> الثقافة:
بناء وتنمية دائرة ثقافية للتربية البيئية من خلال توفير معلومات ومصادر للمعرفة لتغذية تنفيذ الأنشطة المدرسية الصفية وغير الصفية وتنفيذ حملات إعلامية هادفة.

> المشاركة:
اعتبار المشاريع التشاركية محليًا واجتماعيًا ووطنيًا إطاراً رحبًا لتعزيز روح التعاون والتعاضد بحيث يشعر كل تلميذ أو كل مواطن أنه أمين فعلاً للبيئة السليمة أمانته لنفسه.
اختيار أدوات تحفيزية شخصية تنمّي الرغبة لدى المتعلم أو المواطن للمشاركة طوعًا في مشاريع ذات صلة بالبيئة.

بناء شراكة إيجابية بين الجهات المعنية في لبنان ولا سيما وزارة التربية والتعليم العالي والمركز التربوي للبحوث والإنماء والجهات الدولية ولا سيما الأوروبية منها التي تعتبر التربية البيئية من ضمن أولوياتها.

> القياس والتقويم:

اعتبار أدوات القياس المعتمدة كإطار مرجعي باتجاه جعل التعليم البيئي مادة محورية يمكن قياس نتائجها وتقويم الكفايات والمهارات التي يكتسبها التلامذة في المدرسة أو خارج المدرسة عن الأعمال والأنشطة المتصلة بالتربية البيئية.

استراتيجيات تعميم ثقافة التربيّة البيئية وتعلّمها

التشخيص:

١- البحوث الإجرائية والدراسات العملية.
٢ - استراتيجية حل المشاكل.
٣ - الخبرة المباشرة.

التسويق:

١- استراتيجية الإعلام والإعلان الترويجي لتعميم ثقافة البيئة .
٢ - استراتيجية المشاركة بالأنشطة والمشاريع البيئية.

التنفيذ:

استراتيجية الأدوار في تعميم ثقافة التربية البيئية وتعلُّمها:

- دَور الأسرة منذ ما قبل ولادة الأطفال.
- دَور المدرسة لجهة وضع الاستراتيجية المؤسساتية وطرائق تنفيذها والالتزام بها.
- دَور العبادة لما لها من وجهات نظر في محيطها.
- دَور المجتمع المدني بكل مكوناته الفردية والمؤسساتية.
- دَور الدول والحكومات في إطار خططها الوطنية ومدى دعمها لمشاريع حماية البيئة.
- دَور المجتمع الدولي والمنظمات العالمية ولا سيما في مجال المؤتمرات وتبادل الخبرات ودراسة المشاكل وتأمين التمويل اللازم لحلها.
- دَور الإعلام لما له من تأثير مباشر في كل المجالات المتصلة بالبيئة.
- دَور التربية في حماية البيئة وقد يكون الدور الأهم الذي يقدم نوعين من الاستراتيجيات:

أ - استراتيجية التعليم والثقافة البيئية.
ب - استراتيجية نشر الوعي البيئي.

الجهات المعنيّة

- رئاسة الحكومة.
- وزارة البيئة.
- وزارة التربية والتعليم العالي/المركز التربوي للبحوث والإنماء/ المديرية العامة للتربية.
- وزارة الزراعة/مركز الأبحاث الزراعية.
- وزارة الداخلية والبلديات.
- الدفاع الوطني/ الجيش.
- وزارة الطاقة والمياه.
- وزارة الإعلام.
- المركز الوطني للبحوث العلمية.
- مركز الاستشعار عن بُعد.
- الجامعة اللبنانية والجامعات الخاصة.
- الجمعيات والهيئات الأهلية.
- منظمة اليونسكو.
- الجمعيات والدول المانحة.

الأهداف الرئيسية ومجالات الاستراتيجيَّة الوطنيَّة للتربية البيئيَّة

الهدف العام للاستراتيجية:

تسعى الاستراتيجية الوطنية للتربية البيئية في لبنان إلى تحسين نوعية حياة المواطن اللبناني عبر المحافظة على البيئة التي يعيش فيها من خلال تطوير المهارات والقدرات البيئية في مجالات التوعية والتعليم في المدارس وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة.

الأهداف الرئيسية للاستراتيجية:

تسعى الاستراتيجية الوطنية للتربية البيئية في لبنان إلى تحقيق ما يأتي:
١- تكريس حماية البيئة كحق من حقوق الإنسان وعدم اعتبار الاهتمام بشؤون البيئة من الكماليات.
٢- توسيع مساحة تطبيق مفهوم التربية البيئية المستدامة في المدارس الرسمية والخاصة، مع الاعتبار بأن كل مدرسة هي مجتمع مصغر توفر للتلامذة نموذجًا يُحتذى به في إدارة البيئة ومواردها، يمكن نقله إلى المجتمعات المحلية.
٣- زيادة المعرفة المقرونة بالوقائع لدى التلامذة في مختلف المراحل التعليمية وتزويدهم بالمهارات والقدرات المطلوبة من أجل التدخل الإيجابي للحؤول دون الوصول إلى التدهور البيئي والعمل على إيقافه.
٤- تفعيل مشاركة المجتمع المحلي في عملية التربية البيئية وذلك من أجل زيادة الربط بين المناهج والواقع الذي يعيشه التلامذة خارج جدران المدرسة.
٥- تمكين الكوادر البشرية العاملة في القطاع التربوي بشكلٍ عام والعاملين في قطاع التربية البيئية بشكلٍ خاص من التعاطي بشكلٍ إيجابي مع متطلبات التربية البيئية كمحور أساسي في عملية التعلّم والتعليم.
٦- توفير مرجعية ونموذج موحد لكل العاملين في قطاع التربية البيئية وتأمين المراجع العلمية والوسائل التربوية المطلوبة للوصول إلى الأهداف المرجوة.
٧- تبنّي الاستراتيجية وزيادة استجابة متخذي القرار والمسؤولين على المستويات كافة لموجبات التربية البيئية.

مجالات الاستراتيجية:

١- الدراسات والبحوث البيئية.
٢- المناهج التعليمية والتقويم.
٣- الكتب المدرسية والوسائل التعليمية.

٤- الأنشطة الصفية واللاصفية.
٥- الإدارة المدرسية.
٦- المعلم.
٧- البيئة المحلية (الأهل، المجتمع المدني، البيئة المدرسية، البيئة المنزلية، البيئة العامة المحلية).
٨- البلديات والدفاع المدني وجمعيات الإسعاف المحلية أو المناطقية.
٩- الإعلام والإعلان.
١٠- الدول والحكومات والمنظمات الدولية.
١١- تقويم تنفيذ الخطة.


© AFDC

محاور الاستراتيجية

١- الدراسات والبحوث البيئية.

- المفهوم العام:

هي الأدوات الأهم لتشخيص الإشكالات البيئية وتقديم الاقتراحات المناسبة لجميع المسؤولين باتجاه حل هذه الإشكالات.

- الهدف الخاص:

إجراء مسوحات ودراسات ميدانية لمشاكل بيئية أو محلية أو مناطقية أو وطنية والإضاءة على واقع هذه المشكلات والأضرار الناتجة منها والحلول المرتقبة لها.

- الإجراءات:

على سبيل المثال:

أ- دراسة المواضيع البيئية المحلية والمناطقية وإشكالياتها.
ب- دراسة آفات البيئة المحلية والمناطقية ومصادر التلوث البيئي.
ج- دراسة العوامل البيئية المؤثرة في الصحة والنمو السكاني.
د- دراسة فعالية تطبيق استراتيجية التربية البيئية مدرسيًا ومحليًا ومناطقيًا ووطنيًا.
ه- تأثير برامج الأنشطة البيئية المدرسية في تنمية معارف وسلوك تلامذة كل حلقة من حلقات التعليم الأساسي.
و- الخطة السنوية المدرسية البيئيّة: مضامينها ومخرجاتها.

٢- المناهج التعليمية.

- المفهوم العام:

تعني المناهج التعليمية، الأهداف العامة والأهداف التعلمية والمضمون بما فيه من محاور وموارد وأنشطة وأسس تقييم ومقررات تدريب.

- الهدف الخاص:

تعزيز موقع التربية البيئية في المناهج التعليمية بحسب مراحل التعليم وتوسيع مساحة الأنشطة المتعلقة بها.

- الإجراءات:

على سبيل المثال:

أ- موقع التربية البيئية في المناهج الحالية.
ب- وضع مناهج أو مقررات خاصة بالتربية البيئية بهدف إدماجها في المناهج المطورة بحسب كل مرحلة.
ج- تجربة المناهج أو المقررات قبل اعتمادها.

٣- الكتب المدرسية والوسائل التعليمية.

- المفهوم العام:

تعني الكتب المدرسية، الكتب الورقية العادية أو الإلكترونية، ودفاتر التمارين، وأدلة المعلم، ومجمل الوسائل التعليمية المتصلة بها من مخبرية وأجهزة ألكترونية، وألواح ممغنطة وغير ذلك...

- الهدف الخاص:

توسيع مساحة التربية البيئية في مجمل الكتب المدرسية لمختلف المواد التعليمية ومواردها.

- الإجراءات:

على سبيل المثال:

أ- موقع التربية البيئية في الكتب المدرسية.

ب- مواءمة تأليف الكتب المدرسية الجديدة مع متطلبات التربية البيئية وفاقًا للمناهج المطورة.

ج- تجربة المخطوطات أو الدروس المؤلفة قبل اعتمادها.

٤- الأنشطة الصفيّة واللاصفيّة.

- المفهوم العام:

هي مجمل الأنشطة الصفية واللاصفية المرتبطة بمواضيع ومحاور التربية البيئية التي تنفذ في المدرسة أو خارجها.

- الهدف الخاص:

جعل الأنشطة الصفية واللاصفية للتربية البيئية جزءًا لا يتجزأ من استراتيجيات التعليم ومن خطط الإدارة المدرسية، بدءًا من المحافظة على نظافة المدرسة، وصيانة مرافقها، وكيفية التخلص من النفايات، والحفاظ على البيئة المجاورة إلى كيفية استكشاف التلامذة لعناصر البيئة التي يعيشون فيها، وكيفية اتخاذ قرارات من أجل تحسينها.

- الإجراءات:

على سبيل المثال:

أ- موقع الأنشطة في الكتب المدرسية.

ب- توسيع دائرة الأنشطة الصفية واللاصفية بما ينسجم مع متطلبات التربية البيئية.

ج- تأليف رزم من الأنشطة والمشاريع لتنفيذها بواسطة فرق عمل مدرسية.

د- تأليف رزم من الأنشطة أو المشاريع تنفذ بالاشتراك بين الإدارة المدرسية والمجتمع الأهلي أو المدني.

٥- الإدارة المدرسية:

- المفهوم العام:

هي هيكل الإدارة التنفيذية الإجرائية في المدرسة (المدير، النظار، المنسقون، المخبريون، أمناء المكتبات، التقنيون الفنيون ...إلخ.)

- الهدف الخاص:

رفع جهوزية الكوادر الإدارية والفنية المكونة للإدارة المدرسية لمقاربة مواضيع التربية البيئية والانخراط تلقائيًا في تنفيذ متطلباتها.

- الإجراءات:

على سبيل المثال:

أ- وضع خطة بيئية سنوية للمدرسة Projet d'Etablissement يعمل على تنفيذها.
ب- تسويق استراتيجية التربية البيئية وتعميمها.
ج- تدريب كوادر الإدارة المدرسية وتأهيلها على كيفية مقاربة وتنفيذ مشاريع الخطة.
د- إحياء مناسبات تشجع التلامذة والمعلمين على الانخراط في التربية البيئية.
ه- إقامة مناسبات تشجع المجتمع المحلي على الانخراط في مشاريع بيئية محلية أو وطنية.
و- بناء قناعة لدى الإدارة المدرسية على أن التربية البيئية هي جزء لا يتجزأ من العملية التربوية- التعليمية لبناء إنسان المستقبل.

٦- المعلـــم.

- المفهوم العام:

المعلم هو أحد مصادر المعرفة، كما هو أحد مصادر التثقيف البيئي ويُعتبر «المحور» المرجع لإدارة الصف، وتحفيز التلامذة باتجاه الانخراط في مواضيع التربية البيئية كمادة تعليمية وكمشروع لخدمة المجتمع.

- الهدف الخاص:

رفع جهوزية المعلم وتمكينه من الثقافة البيئية المطلوبة علميًا وتربويًا، وزيادة وعيه الذاتي وتطوير قناعاته باتجاه الالتزام بمتطلبات التربية البيئية داخل الصف وخارجه.

- الإجراءات:

على سبيل المثال:

أ- تعميم ثقافة التربية البيئية لدى المعلمين لبناء قناعات ذاتية بأهمية الموضوع.
ب- تدريب المعلمين وتأهيلهم على مقاربة المحاور المرتبطة بالتربية البيئية وتنفيذها وعلى كيفية تحفيز التلامذة للمشاركة فيها وبناء المتعلم الصديق للبيئة.
ج- تكوين قناعات لدى المعلمين بأن التربية البيئية جزء أساس من عملية بناء الإنسان من خلال الرسالة التي يتولون نشرها تربويًا.
د- إعداد مادة تعليمية تدريبية لكل مرحلة من مراحل التعليم على حده.

٧- البيئة المحلية (الأهل، المجتمع المدني، البيئة المدرسية، البيئة المنزلية، البيئة العامة المحلية).

- المفهوم العام:

هي المحيط القريب الذي يتحرك فيه المعلمون والتلامذة والأهل ومؤسسات المجتمع المدني على أساس أن المدرسة هي جزءٌ لا يتجزأ من البيئة المحلية بمختلف مكوناتها.

- الهدف الخاص:

زيادة مساحة المشاركة البناءة بين الإدارة المدرسية من جهة وجمعيات المجتمع المدني من جهة ثانية تحت عنوان الانخراط في مشاريع بيئية آنية ومستقبلية.

- الإجراءات:

على سبيل المثال:

أ- تعميم ثقافة التربية البيئية على قاعدة المشاركة بين الإدارة المدرسية من جهة والأهل ومقومات المجتمع المدني من جهة ثانية.

ب- تحديد المواضيع والمشاريع المتلائمة مع كل بيئة محلية في مروحة واسعة من المشاريع الشاملة لقضايا البيئة.

ج- تحديد أطر ووسائل التعاون بين المدرسة والمجتمع الأهلي والمدني.

د- إقامة صندوق خاص لدعم مشاريع التربية البيئية المحلية.

٨- البلديات والدفاع المدني وجمعيات الإسعاف المحلية أو المناطقية.

- المفهوم العام:

هي الجهات المحلية المنتخَبة أو المنتدَبة رسميًا للعناية بشؤون القرية أو البلدة أو الحي أو المدينة اجتماعيًا وثقافيًا واقتصاديًا والمعنية بصورة مباشرة بتطوير البيئة والمحافظة على سلامتها.

- الهدف الخاص:

تنمية روابط العلاقات التشاركية بين الجهات المحلية والإدارة المدرسية وتطويرها لجعل المجتمع صديقًا للبيئة.

- الإجراءات:

على سبيل المثال:

أ- تعميم ثقافة التربية البيئية من خلال لقاءات أو اجتماعات مع البلديات والعاملين في الدفاع المدني ومؤسسات الإسعاف المحلية أو المناطقية.

ب- تنفيذ مشاريع تعاونية تخص التربية البيئية في القرية أو الحي أو المنطقة حيث تتواجد المدرسة.

ج- بناء قناعة لدى المسؤولين والعاملين في مختلف هذه القطاعات بأهمية الموضوع على قاعدة التعاون والمشاركة بين الجميع لمواجهة الأزمات البيئية القائمة أو المحتملة.

٩- الإعلام والإعلان.

- المفهوم العام:

يعني مختلف وسائل الإعلام والإعلان التي يُفترض أن تساعد في تثقيف التلامذة والأهل، وكامل مكونات المجتمع، وكسب التأييد لخدمة مشاريع البيئة، وتحفيز المسؤولين في جميع المؤسسات باتجاه الالتزام بقضايا البيئية.

- الهدف الخاص:

تحسيس الإعلاميين بأهمية البيئة، وتنمية قناعاتهم للمساهمة بفعالية في تعميم ثقافة التربية البيئية، وتنفيذ المشاريع المرتبطة بها على قاعدة خلق ضمير بيئي أخلاقي وحس اجتماعي شامل.

- الإجراءات:

على سبيل المثال:

أ- وضع رزم للحملات الإعلامية المتنوعة داخل المدرسة وخارجها.

ب- تحفيز وسائل الإعلام وخصوصًا المندوبين المحليين لوسائل الإعلام بمواكبة المناسبات البيئية والانخراط في تسويق مشاريع التربية البيئية.

ج- إعداد ريبورتاجات ومقالات وطرح مواضيع بيئيّة في الإعلام بهدف تنوير الرأي العام.

د- إصدار منشورات ومجلات تُعنى بالمواضيع البيئية، وتسليط الضوء على أهمية الحفاظ على البيئة طبيعيًا وجماليًا وصحيًا.

١٠- الدول والحكومات والمنظمات الدولية.

- المفهوم العام:

هي الدول والحكومات والمنظمات الدولية التي تنظر إلى الإنسان كقيمة سامية تأتي بالدرجة الأولى من سلّم الأولويات لديها. وهي المهتمة بتعميم ثقافة التربية البيئية على المستوى الإنساني، وتقديم الخبرات والدعم والمساعدة التقنية والمالية لتنفيذ مشاريع بيئية جوهرية على أساس المحافظة على البيئة الكونية.

- الهدف الخاص:

تحفيز الحكومات والدول والمنظمات الدولية على زيادة اهتماماتها في مجال دعم المشاريع البيئية ذات الطابع المحلي والوطني والعالمي في لبنان.

- الإجراءات:

على سبيل المثال:

أ- تأمين التواصل الرسمي مع الدولة اللبنانية من خلال الوزارات المعنية (التربية،البيئة، الشؤون الاجتماعية، الصحة، الزراعة ...) لخلق حالة مشاركة رسمية منظمة بهدف دعم مشاريع بيئية محلية ومناطقية ووطنية.

ب- تأمين التواصل مع الحكومات والدول الأجنبية والمنظمات الدولية لزيادة اهتماماتها ومساحات مشاركتها في المشاريع البيئية في لبنان باعتبار أن البيئة هي بيئة عالمية كونية.

ج- تأمين التواصل مع المنظمات والجمعيات الأهلية التي تضع البيئة ضمن اهتماماتها الجوهرية، وتحفيزها على دعم مشاريع متصلة بالتربية البيئية في لبنان.

١١- تقويم تنفيذ الخطة:

تتولى تقويم عملية تنفيذ الخطة لجنة خاصة ومتخصصة تُشكَّل لهذه الغاية وفقاً لما هو مبين في آليات تنفيذ الخطة على أن تضع هذه اللجنة الوثيقة المرجعية التي تتضمن أسس التقويم الواجب اعتمادها تمهيدًا لإقرارها بموافقة هيئة الإشراف العام بعد اقتراح اللجنة التنفيذية الاستراتيجية.

مراحل تنفيذ الاستراتيجية

١- المرحلة الأولى: التربية البيئيَّة في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي
المدة الزمنية: ١٨ شهر

المحاور	الإجراءات	الأنشطة	الجهات المعنية	الفترة الزمنية
الدراسات والأبحاث	تنفيذ دراسات ذات مواضيع وأهداف محددة حول البيئة.	دراسة آفات البيئة المحلية والمناطقية ومصادر التلوث البيئي.	- المركز التربوي للبحوث والإنماء. - المديرية العامة للتربية. - جمعية الثروة الحرجية والتنمية أو جهات أخرى يحددها المركز.	١٢ شهر
المناهج التعليمية/الحلقة الأولى من التعليم الأساسي	تطوير مناهج التربية البيئية بهدف إدماجها في المناهج المطورة في مرحلة التعليم الأساسي/الحلقة الأولى.	مراجعة المواضيع المدرجة في "منهج التربية البيئية في لبنان" في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي وتطويرها.	- المركز التربوي للبحوث والإنماء. - المديرية العامة للتربية. - جمعية الثروة الحرجية والتنمية أو جهات أخرى يحددها المركز.	٨ أشهر
الكتب المدرسية والأنشطة التعليمية	- مواءمة تأليف الكتب المدرسية الجديدة مع متطلبات التربية البيئية (الحلقة الأولى). - تأليف رزم من الأنشطة.	- مراجعة وتضمين كتب الحلقة الأولى لنصوص بيئية. - تأليف رزم من الأنشطة في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي.	- المركز التربوي للبحوث والإنماء. - المديرية العامة للتربية. - جمعية الثروة الحرجية والتنمية. - المعلّمون. أو جهات أخرى يحددها المركز.	٨ أشهر

المحاور	الإجراءات	الأنشطة	الجهات المعنية	الفترة الزمنية
الإدارة المدرسية	تدريب الإدارة المدرسية وتأهيلها.	- تأليف مادة تدريبية وتأهيلية للإدارة المدرسية. - إعداد المدربين. - تأهيل كوادر الإدارة المدرسية.	- المركز التربوي للبحوث والإنماء. - المديرية العامة للتربية. - المناطق التربوية. - الإدارة المدرسية. - جمعية الثروة الحرجية والتنمية. أو جهات أخرى يحددها المركز.	شهران
المعلم	تدريب معلمي الحلقة الأولى من التعليم الأساسي وتأهيلهم.	- تأليف مادة تدريبية وتأهيلية لمعلمي الحلقة الأولى. - إعداد المدربين. - تأهيل وتدريب معلمي الحلقة الأولى.	- المركز التربوي للبحوث والإنماء. - المديرية العامة للتربية. - المناطق التربوية. - المعلّمون. - جمعية الثروة الحرجية والتنمية أو جهات أخرى يحددها المركز.	٤ أشهر
البيئة المحلية	وضع اطر التعاون بين المدرسة والبيئة المحلية.	-تحديد المواضيع والمشاريع المتلائمة مع كل بيئة محلية. - تنظيم مشاريع تنفذ بالاشتراك بين المدرسة والمجتمع الأهلي أو المدني. - إقامة صندوق خاص لدعم مشاريع التربية البيئية المحلية. - تشكيل لجان مدرسية_ أهلية.	- المركز التربوي للبحوث والإنماء. - المديرية العامة للتربية. - المناطق التربوية. - جمعية الثروة الحرجية والتنمية أو جهات أخرى يحددها المركز.	مستمر

المحاور	الإجراءات	الأنشطة	الجهات المعنية	الفترة الزمنية
البلديات والمؤسسات الرسمية والأهلية	وضع أطر التعاون بين المدرسة والبلديات والمؤسسات.	- تحديد المواضيع والمشاريع المتلائمة مع البلديات والمؤسسات. - تنظيم مشاريع تنفذ بالاشتراك بين المدرسة والبلديات والمؤسسات (لقاءات، محاضرات...).	- المركز التربوي للبحوث والإنماء. - المديرية العامة للتربية. - المناطق التربوية. - البلديات. - المؤسسات الرسمية. - جمعية الثروة الحرجية والتنمية أو جهات أخرى يحددها المركز.	مستمر
الإعلام والإعلان	تسويق التربية البيئية.	- وضع رزم للحملات الإعلامية داخل المدرسة. - إعداد مقالات وريبورتاجات وطرح مواضيع البيئة في الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب. - إصدار منشورات ومجلات تُعنى بمواضيع البيئة.	- المركز التربوي للبحوث والإنماء. - المديرية العامة للتربية. - وسائل الإعلام والإعلان. - جمعية الثروة الحرجية والتنمية أو جهات أخرى يحددها المركز.	مستمر
الفعالية	تجربة وتقويم.	- تجربة واختبار في خمس مدارس تعليم أساسي في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي. - تقييم الأعمال. -وضع خطة سنوية مدرسية.	- المركز التربوي للبحوث والإنماء. - المديرية العامة للتربية. - جمعية الثروة الحرجية والتنمية أو جهات أخرى يحددها المركز.	مستمر

المحاور	الإجراءات	الأنشطة	الجهات المعنية	الفترة الزمنية
المتابعة	تنسيق ومتابعة.	متابعة جميع الأعمال وتنسيقها.	- المركز التربوي للبحوث والإنماء. - المديرية العامة للتربية. - جمعية الثروة الحرجية والتنمية أو جهات أخرى يحددها المركز.	مستمر
تقييم المرحلة	دراسة تقييم ما تم إنجازه	مؤشرات التقدم.	- المركز التربوي للبحوث والإنماء. - جمعية الثروة الحرجية والتنمية أو جهات أخرى يحددها المركز.	مستمر

٢- المرحلة الثانية: التربية البيئيَّة في الحلقة الثانية من التعليم الأساسي
المدة الزمنية: ١٨ شهر

المحاور	الإجراءات	الأنشطة	الجهات المعنية	الفترة الزمنية
الدراسات والأبحاث	تنفيذ دراسات ذات مواضيع وأهداف محددة حول البيئة.	دراسة العوامل البيئية المؤثرة في الصحة والنمو السكاني.	– المركز التربوي للبحوث والإنماء. – المديرية العامة للتربية. – جمعية الثروة الحرجية والتنمية. أو جهات أخرى يحددها المركز.	١٢ شهرًا
المناهج التعليمية	تطوير مناهج التربية البيئية بهدف إدماجها في المناهج المطورة للحلقة الثانية من التعليم الأساسي.	مراجعة المواضيع المدرجة في "منهج التربية البيئية في لبنان" في الحلقة الثانية من التعليم الأساسي وتطويرها.	– المركز التربوي للبحوث والإنماء. – المديرية العامة للتربية. – جمعية الثروة الحرجية والتنمية أو جهات أخرى يحددها المركز.	٨ أشهر
الكتب المدرسية والأنشطة التعليمية	– مواءمة تأليف الكتب المدرسية الجديدة مع متطلبات التربية البيئية (الحلقة الثانية). – تأليف رزم من الأنشطة.	– مراجعة وتضمين كتب الحلقة الثانية لنصوص بيئية. – تأليف رزم من الأنشطة في الحلقة الثانية من التعليم الأساسي.	– المركز التربوي للبحوث والإنماء. – المديرية العامة للتربية. – المعلّمون. – جمعية الثروة الحرجية والتنمية أو جهات أخرى يحددها المركز.	٨ أشهر

المحاور	الإجراءات	الأنشطة	الجهات المعنية	الفترة الزمنية
المعلم	تدريب معلمي الحلقة الثانية من التعليم الأساسي وتأهيلهم.	ـ تأليف مادة تدريبية وتأهيلية لمعلّمي الحلقة الثانية. ـ إعداد المدربين. ـ تدريب معلمي الحلقة الثانية تأهيلهم.	– المركز التربوي للبحوث والإنماء. – المديرية العامة للتربية. – المناطق التربوية. – المعلّمون. – جمعية الثروة الحرجية والتنمية أو جهات اخرى يحددها المركز.	٤ أشهر
البيئة المحلية	وضع أطر التعاون بين المدرسة والبيئة المحلية.	ـ تحديد المواضيع والمشاريع المتلائمة مع كل بيئة محلية. ـ تنظيم مشاريع تنفذ بالاشتراك بين المدرسة والمجتمع الأهلي أو المدني. ـ إقامة صندوق خاص لدعم مشاريع التربية البيئية المحلية. ـ تشكيل لجان مدرسية ـ أهلية	– المركز التربوي للبحوث والإنماء. – المديرية العامة للتربية. – المناطق التربوية. – مؤسسات المجتمع المدني. – جمعية الثروة الحرجية والتنمية أو جهات أخرى يحددها المركز.	مستمر
البلديات والمؤسسات الرسمية والأهلية	وضع أطر التعاون بين المدرسة والبلديات والمؤسسات.	ـ تحديد المواضيع والمشاريع المتلائمة مع البلديات والمؤسسات. ـ تنظيم مشاريع تنفذ بالاشتراك بين المدرسة و البلديات والمؤسسات (لقاءات، محاضرات...).	– المركز التربوي للبحوث والإنماء. – المديرية العامة للتربية. – المناطق التربوية. – البلديات. – المؤسسات الرسمية. – جمعية الثروة الحرجية والتنمية أو جهات أخرى يحددها المركز.	مستمر

المحاور	الإجراءات	الأنشطة	الجهات المعنية	الفترة الزمنية
الإعلام والإعلان	تسويق التربية البيئية.	– وضع رزم للحملات الإعلامية داخل المدرسة. – إعـــداد مقـــالات وريبورتاجات وطرح مواضيع البيئة في الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب. – إصدار منشورات ومجلات تعنى بمواضيع البيئة.	– المركز التربوي للبحوث والإنماء. – المديرية العامة للتربية. – وسائل الإعلام والإعلان. – جمعية الثروة الحرجية والتنمية أو جهات أخرى يحددها المركز.	مستمر
الفعالية	تقييم وتجربة.	– تجربة واختبار في خمس مدارس تعليم أساسي في الحلقة الثانية من التعليم الأساسي. – تقييم الأعمال. –وضع خطة سنوية مدرسية.	– المركز التربوي للبحوث والإنماء. – المديرية العامة للتربية – جمعية الثروة الحرجية والتنمية أو جهات أخرى يحددها المركز	مستمر
المتابعة	تنسيق ومتابعة.	متابعة جميع الأعمال وتنسيقها.	– المركز التربوي للبحوث والإنماء. – المديرية العامة للتربية . – جمعية الثروة الحرجية والتنمية أو جهات أخرى يحددها المركز.	مستمر
تقييم المرحلة	دراسة تقييم ما تم إنجازه.	مؤشرات التقدم.	– المركز التربوي للبحوث والإنماء. – جمعية الثروة الحرجية والتنمية أو جهات أخرى يحددها المركز	٤ أشهر

٣- المرحلة الثالثة: التربية البيئيَّة في الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي
المدة الزمنية: ٢٤ شهر

المحاور	الإجراءات	الأنشطة	الجهات المعنية	الفترة الزمنية
الدراسات والأبحاث	تنفيذ دراسات ذات مواضيع وأهداف محددة حول البيئة.	- دراسة فعالية تطبيق استراتيجية التربية البيئية مدرسيًّا ومحليًّا ومناطقيًّا ووطنيًّا. - تأثير برامج الأنشطة البيئية المدرسة في تنمية معارف وسلوك تلامذة كل حلقة من حلقات التعليم الأساسي. - الخطة السنوية المدرسية البيئية: مضامينها ومخرجاتها.	- المركز التربوي للبحوث والإنماء. - المديرية العامة للتربية. - وسائل الإعلام والإعلان. - جمعية الثروة الحرجية والتنمية أو جهات أخرى يحددها المركز.	١٢ شهر لكل دراسة
المناهج التعليمية	تطوير مناهج التربية البيئية بهدف إدماجها في المناهج المطورة للحلقة الثالثة من مرحلة التعليم الأساسي.	مراجعة المواضيع المدرجة في "منهج التربية البيئية في لبنان" في الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي وتطويرها.	- المركز التربوي للبحوث والإنماء. - المديرية العامة للتربية. - جمعية الثروة الحرجية والتنمية.	٨ أشهر
الكتب المدرسية والأنشطة التعليمية	- مواءمة تأليف الكتب المدرسية الجديدة مع متطلبات التربية البيئية (الحلقة الثالثة). - تأليف رزم من الأنشطة.	- مراجعة وتضمين كتب الحلقة الثالثة لنصوص بيئية. - تأليف رزم من الأنشطة في الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي.	- المركز التربوي للبحوث والإنماء. - المديرية العامة للتربية. - جمعية الثروة الحرجية والتنمية. - المعلّمون.	١٠ أشهر
المعلم	تدريب معلمي الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي وتأهيلهم.	- تأليف مادة تدريبية وتأهيلية لمعلمي الحلقة الثالثة. - إعداد المدربين. - تأهيل معلمي الحلقة الثالثة وتدريبهم.	- المركز التربوي للبحوث والإنماء. - المديرية العامة للتربية. - المناطق التربوية. - جمعية الثروة الحرجية والتنمية. أو جهات أخرى يحددها المركز . - المعلمون.	٤ أشهر

المحاور	الإجراءات	الأنشطة	الجهات المعنية	الفترة الزمنية
البيئة المحلية	وضع أطر التعاون بين المدرسة والبيئة المحلية.	– تحديد المواضيع والمشاريع المتلائمة مع كل بيئة محلية. – تنظيم مشاريع تنفذ بالاشتراك بين المدرسة والمجتمع الأهلي أو المدني. – إقامة صندوق خاص لدعم مشاريع التربية البيئية المحلية. – تشكيل لجان مدرسية– أهلية.	– المركز التربوي للبحوث والإنماء. – المديرية العامة للتربية. – المناطق التربوية. – جمعية الثروة الحرجية والتنمية أو جهات أخرى يحددها المركز. – مؤسسات المجتمع المدني.	مستمر
البلديات والمؤسسات الرسمية والأهلية	وضع أطر التعاون بين المدرسة والبلديات والمؤسسات.	– تحديد المواضيع والمشاريع المتلائمة مع البلديات والمؤسسات. – تنظيم مشاريع تنفذ بالاشتراك بين المدرسة والبلديات والمؤسسات (لقاءات، محاضرات...).	– المركز التربوي للبحوث والإنماء. – المديرية العامة للتربية. – جمعية الثروة الحرجية والتنمية أوجهات أخرى يحددها المركز. – البلديات. – المؤسسات الرسمية.	مستمر
الإعلام والإعلان	تسويق التربية البيئية.	– وضع رزم للحملات الإعلامية داخل المدرسة. – إعداد مقالات وريبورتاجات وطرح مواضيع البيئة في الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب. – إصدار منشورات ومجلات تُعنى بمواضيع البيئة.	– المركز التربوي للبحوث والإنماء. – المديرية العامة للتربية. – وسائل الإعلام والإعلان. – جمعية الثروة الحرجية والتنمية أو جهات أخرى يحددها المركز.	مستمر
الفعالية	تقييم وتجربة.	– تجربة واختبار في خمس مدارس تعليم أساسي في الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي. – تقييم الأعمال. – وضع خطة سنوية مدرسية.	– المركز التربوي للبحوث والإنماء. – المديرية العامة للتربية. – جمعية الثروة الحرجية والتنمية، أو جهات أخرى يحددها المركز.	مستمر
المتابعة	تنسيق ومتابعة.	متابعة جميع الأعمال وتنسيقها	– المركز التربوي للبحوث والإنماء. – المديرية العامة للتربية. – جمعية الثروة الحرجية والتنمية أو جهات أخرى يحددها المركز.	مستمر
تقييم المرحلة	دراسة تقييم ما تم إنجازه.	مؤشرات التقدم	– المركز التربوي للبحوث والإنماء. – جمعية الثروة الحرجية والتنمية أو جهات أخرى يحددها المركز.	٦ أشهر

الفترة الزمنيّة

المحاور	الفترة الزمنيّة لكل محور خلال خمس سنوات			
	١٢ شهرًا	٢٤ شهرًا	٣٦ شهرًا	٦٠ شهرًا
الدراسات والبحوث				
المناهج التربوية				
الكتب المدرسية والأنشطة				
تأهيل الإدارة المدرسية	٣ أشهر			
تأهيل المعلمين				
البيئة المحلية				
البلديات والمؤسسات				
الإعلام والإعلان				
تقييم أعمال كل مرحلة				

آلية تنفيذ الاستراتيجيّة

- **في المسؤولية الوطنية:**

تعتبر وزارة التربية والتعليم العالي ممثلة بالمركز التربوي للبحوث والإنماء الجهة الرسمية المسؤولة عن تنفيذ الخطة (الاستراتيجية)، مع الأخذ بالاعتبار موقع ودَور كل من الجهات المشاركة إن على المستوى الرسمي (وزارات: البيئة، الشؤون الاجتماعية، الزراعة، الداخلية...) وإن على المستوى المناطقي والأهلي (البلديات، جمعيات المجتمع المدني).

- **في إطلاق الخطة:**

- يتم إطلاق الخطة (الاستراتيجية) على المستوى الوطني بإحياء احتفال مركزي لهذه المناسبة برعاية وزير التربية والتعليم العالي ومشاركة جميع المعنيين بالتنفيذ.
- تشكل لجنة خاصة للتحضير ومواكبة الاحتفال.

- **في تسويق الخطة:**

- يتم تسويق الخطة بواسطة مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة وبواسطة إقامة ندوات عامة أو مناطقية أو لقاءات تحت عنوان «البيئة بيئتنا جميعًا» أو أي عنوان آخر.
- تشكل لجنة خاصة للإعلام والتَرويج للخطة.

- **في آليات تنفيذ الخطة:**

<u>في الإشراف العام:</u>

تشكل هيئة للإشراف العام برئاسة رئيسة المركز التربوي للبحوث والإنماء ومشاركة:

- مندوب عن المديرية العامة للتربية.
- مندوب عن جمعية الثروة الحرجية والتنمية AFDC..

وأعضاء آخرين يتم التفاهم على صفاتهم ومهامهم.

- **في الإجراءات التنفيذية:**

ا- تشكل لجنة تسمى «اللجنة التنفيذية»
وتتألف من خمسة أعضاء على أن تضم:

- رئيس اللجنة وعضو آخر يمثلان المركز التربوي للبحوث والإنماء.
- عضو يمثل المديرية العامة للتربية.
- عضو يمثل المديرية العامة لوزارة البيئة.
- عضو يمثل جمعية الثروة الحرجية والتنمية AFDC.

ويمكن لهذه اللجنة الاستعانة بمن تراه مناسبًا
من ذوي الاختصاص عند الضرورة.

٢- لجان وضع المناهج التعليمية:
وتتألف من ٣ إلى ٥ أعضاء لكل لجنة بحسب المرحلة التعليمية.

٣- لجان تأليف المواد التدريبية:
وتتألف من ٣ إلى ٥ أعضاء لكل لجنة بحسب المستهدفين في المرحلة التعليمية المفترضة.

٤- هيئة إعداد المدربين:
ويحدد عدد أعضائها بحسب الحاجة.

٥- هيئة المدربين:
ويحدد عدد أعضائها بحسب الحاجة.

٦- لجنة التقويم والامتحانات:
ويحدد عدد أعضائها بحسب الحاجة.

٧- هيئة تقويم الخطة (مضمون، طرائق، مخرجات)
ويحدد عدد أعضائها بحسب الحاجة.

- في مستلزمات التطبيق:

توضع مراكز الموارد في دور المعلمين والمعلمات وإمكاناتها الفنية المتوافرة بتصرف:
إعداد المدربين.
تدريب الكوادر الإدارية (الإدارة، المدير، النظار ، ...إلخ)
تدريب المعلمين والكوادر التعليمية.
عقد اللقاءات وإلقاء المحاضرات.
صياغة الأنشطة والمشاريع البيئية وتحضيرها.

- في التمويل:

يتم تمويل تنفيذ الخطة من قبل:
الجهات الدولية المانحة.
جمعيات أو مؤسسات وطنية، عربية، أجنبية مانحة.
صناديق خاصة قائمة أو تنشأ لهذه الغاية.

- في الميزانية:

يعود لهيئة الإشراف العام بناءً على توصية اللجنة التنفيذية وضع الميزانية لكل مشروع على حدة أو لمشاريع عدّة مختلفة في ضوء توافر التمويل ونوعية المشاريع المنوي تنفيذها في كل مرحلة من مراحل تنفيذ الخطة على أن تُعتمد في تحديد الموازنات، معايير الكلفة النافذة لدى المركز التربوي للبحوث والإنماء والجهات المانحة لتنفيذ مثل هذه الأعمال أو المشاريع.
تحدد كلفة المواد والتجهيزات واللوازم العائدة لكل مشروع أو نشاط بيئي في ضوء الأسعار الرائجة في الأسواق المحلية في حينه وفقاً للعروض التي يتم استدراجها لهذه الغاية.

- **في الإنفاق:**

تطبق في مجال الإنفاق لتغطية نفقات المشاريع والأعمال التي تنفذ في إطار هذه الخطة، الإجراءات المعتمدة في مجال تنفيذ المشاريع المشتركة التي ينفذها المركز التربوي للبحوث والإنماء ما لم تنص على خلاف ذلك العقود التعاونية التي يوقعها المركز مع الغير لتنفيذ هذه الخطة.

- **في التوجهات العامة:**

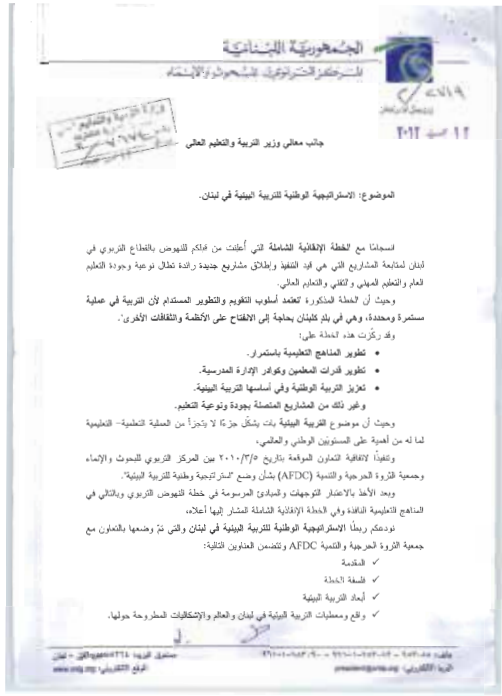
١- تحدد مهام اللجان والهيئات المنوي إنشاؤها لتطبيق هذه الآلية من قبل المرجع الصالح في المركز التربوي للبحوث والإنماء بناءً على توصية هيئة الإشراف العام.

٢- تحدد مواصفات profil الاختصاصيين والعاملين في مجالات تنفيذ الخطة:

- معد مدربين
- مدرب
- مدير مشروع- مدير مساعد مشروع
- منشط- منشط مساعد

وغيرهم من المنوي الاستعانة بهم وذلك من قبل هيئة الإشراف العام بناءً على توصية من اللجنة التنفيذية.

موافقة معالي وزير التربية والتعليم العالي ـ لبنان



الجمهورية اللبنانية

جانب معالي وزير التربية والتعليم العالي

الموضوع: الاستراتيجية الوطنية للتربية البيئية في لبنان.

انسجاماً مع الخطة الإنقاذية الشاملة التي أعلنت من قبلكم للنهوض بالقطاع التربوي في لبنان لمتابعة المشاريع التي هي قيد التنفيذ وإطلاق مشاريع جديدة رائدة تطال نوعية وجودة التعليم العام والتعليم المهني و التقني والتعليم العالي.

وحيث أن الخطة المذكورة تعتمد أسلوب التقويم والتطوير المستدام لأن التربية في عملية مستمرة ومحددة، وهي في بلد كلبنان بحاجة إلى الانفتاح على الأنظمة والثقافات الأخرى.

وقد ركّزت هذه الخطة على:

- تطوير المناهج التعليمية باستمرار.
- تطوير قدرات المعلمين وكوادر الإدارة المدرسية.
- تعزيز التربية الوطنية وفي أساسها التربية البيئية.

وغير ذلك من المشاريع المتصلة بجودة ونوعية التعليم.

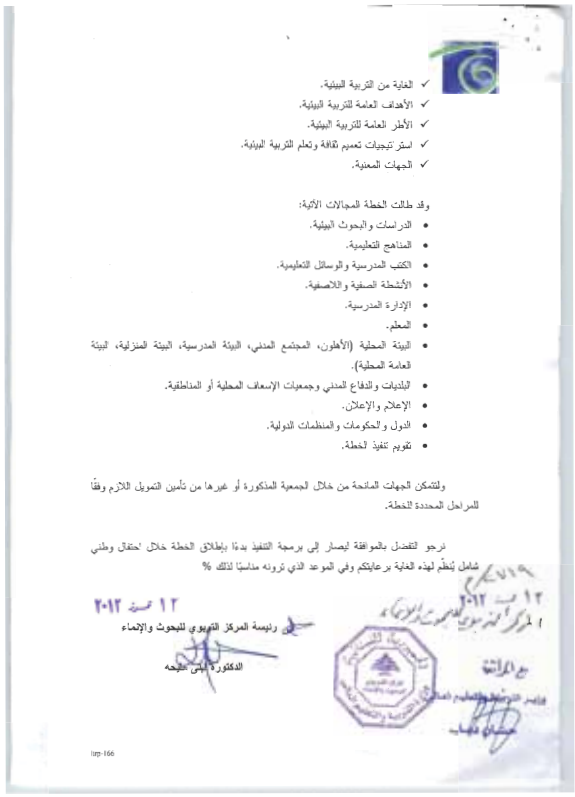
وحيث أن موضوع التربية البيئية بات يشكّل جزءًا لا يتجزأ من العملية التعليمية- التعليمية لما له من أهمية على المستويين الوطني والعالمي.

وتنفيذاً لاتفاقية التعاون الموقعة بتاريخ ٢٠١٠/٣/٥ بين المركز التربوي للبحوث والإنماء وجمعية الثروة الحرجية والتنمية (AFDC) بشأن وضع "استراتيجية وطنية للتربية البيئية".

وبعد الأخذ بالاعتبار التوجهات والمبادئ المرسومة في خطة النهوض التربوي وبالتالي في المناهج التعليمية النافذة وفي الخطة الإنقاذية الشاملة المشار إليها أعلاه،

نودعكم ربطاً الاستراتيجية الوطنية للتربية البيئية في لبنان والتي تمّ وضعها بالتعاون مع جمعية الثروة الحرجية والتنمية AFDC وتتضمن العناوين التالية:

- ✓ المقدمة
- ✓ فلسفة الخطة
- ✓ أبعاد التربية البيئية
- ✓ واقع ومعطيات التربية البيئية في لبنان والعالم والإشكاليات المطروحة حولها.



- ✓ الغاية من التربية البيئية.
- ✓ الأهداف العامة للتربية البيئية.
- ✓ الأطر العامة للتربية البيئية.
- ✓ استراتيجيات تعميم ثقافة وتعلم التربية البيئية.
- ✓ الجهات المعنية.

وقد طالت الخطة المجالات الآتية:

- الدراسات والبحوث البيئية.
- المناهج التعليمية.
- الكتب المدرسية والوسائل التعليمية.
- الأنشطة الصفية واللاصفية.
- الإدارة المدرسية.
- المعلم.
- البيئة المحلية (الأهلون، المجتمع المدني، البيئة المدرسية، البيئة المنزلية، البيئة العامة المحلية).
- البلديات والدفاع المدني وجمعيات الإسعاف المحلية أو المناطقية.
- الإعلام والإعلان.
- الدول والحكومات والمنظمات الدولية.
- تقويم تنفيذ الخطة.

ولتتمكن الجهات المانحة من خلال الجمعية المذكورة أو غيرها من تأمين التمويل اللازم وفقاً للمراحل المحددة للخطة.

نرجو التفضل بالموافقة ليصار إلى برمجة التنفيذ بدءًا بإطلاق الخطة خلال احتفال وطني شامل يُنظّم لهذه الغاية برعايتكم وفي الموعد الذي ترونه مناسبًا لذلك %

١٢ حزيران ٢٠١٢

رئيسة المركز التربوي للبحوث والإنماء

الدكتورة ليلى عليحه

المراجع

- خطة النهوض التربوي الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والإنماء عام ١٩٩٤.
- مناهج التعليم العام وأهدافها الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والإنماء عام ١٩٩٧.
- مناهج التربية البيئية الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والإنماء عام ٢٠١٢.
- اتجاهات التربية البيئية (د. سعيد طه-عمان).
- التربية البيئية المدرسية (د. عبد الرحيم المدهون).
- مجلة الجيش العدد ٢٥٠ نيسان ٢٠٠٦ (مسؤوليات المؤسسات التربوية في قضايا البيئة
- «د. الياس الديري».
- التربية البيئية- قسم الإدارة التربوية في الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك
- د. كاظم المقدادي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ .
- Thomas Malthus : theory of population.
- دَور التربية في حماية البيئة (د. راتب السعود).
- وثائق مرجعية (جمعية الثروة الحرجية والتنمية (AFDC) .
- أهداف التربية البيئية (د. غازي أبو شقرا).
- الصفحة الإلكترونية www.jamlrawassschool
- الصفحة الإلكترونية www.uop.edu.jo
- تقرير حالة البيئة في لبنان، وزارة البيئة، ٢٠٠٢.
- التقرير الوطني لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو +٢٠)، الجمهورية اللبنانية، ٢٠١٢.
- تقرير البيئة في لبنان: الواقع والاتجاهات- MOE/UNDP/ECODIT ٢٠١١.
- طوني عساف،Lebanese Coastal Zone، وزارة النقل والأشغال العامة، مديرية النقل البحري، ٢٠٠٩، ص ١-١٥.
- تقرير صادر عن وزارة البيئة اللبنانية، (The National Environmental Action Plan NEAP)، لبنان، ٢٠٠٥، الفصل الثاني
- تقرير صادر عن وزارة البيئة اللبنانية تحضيرًا للمشاركة في قمة العالم لتغير المناخ في كوبنهاغن، ٢٠٠٩.
- جورج متري، مرجع سبق ذكره،٥٤.
- وزارة الداخلية والبلديات اللبنانية، السجل الأبيض،٢٠٠٩،
- الموقع الإلكتروني لجمعية الثروة الحرجية والتنمية www.afdc.org.lb
- بول أبي راشد، حقيبة توعية حول الطيور في لبنان، جمعية الأرض لبنان، ٢٠٠٢،ص ١-٥.
- فادي بو علي، دراسة عن واقع المرامل والكسارات في لبنان، جمعية الثروة الحرجية والتنمية، ٢٠٠٩،ص ٥-٧.
- مقالة في جريدة الأخبار، التشويه العمراني في لبنان، العدد رقم ١١٥١٢، تاريخ ٢ شباط ٢٠١٠.
- الجمهورية اللبنانية مجلس الإنماء والإعمار بالتعاون مع المديرية العامة للتنظيم المدني، مرجع سبق ذكره، ص ٢١-٢٢.
- Massoud, M.A., EL-Fadel, M.,and Malak; Assessment of public vs private MSW management: a case study Management, Journal of Environment, 2003,p 7-25



الاستراتجية الوطنية للتربية البيئية في لبنان

تموز ٢٠١٢

Hanns Seidel Stiftung

بدعم من مؤسسة هانس زايدل الألمانية (المكتب الإقليمي في الأردن- سوريا ولبنان)
في إطار مشروع بعنوان: "تطوير الإستراتيجية الوطنية للتربية البيئية في لبنان"

المنفذ من قبل جمعية الثروة الحرجية والتنمية (AFDC)
بالتعاون مع المركز التربوي للبحوث والإنماء